

Distr.: General  
1 June 2016

Original: Arabic

اتفاقية القضاء على جميع  
أشكال التمييز ضد المرأة



اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة

النظر في التقارير المقدمة من الدول الأطراف بموجب المادة ١٨  
من الاتفاقية

التقريران الدوريان الثاني والثالث للدول الأطراف المقرر تقديمها في  
عام ٢٠١٥

\* عمان

[تاریخ الاستلام: ١٠ آذار/مارس ٢٠١٦]

ملاحظة: تصدر هذه الوثيقة بالإسبانية والإنجليزية والعربية والفرنسية فقط.

\* تصدر هذه الوثيقة دون تحرير رسمي.



الرجاء إعادة استعمال الورق

280616

240616

16-08804 (A)



## المحتويات

### الصفحة

٣	أولاً - المقدمة .....	.....
٥	ثانياً - متابعة تنفيذ مواد اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة .....	.....
٧	المادة ١ - تعريف التمييز .....	.....
٨	المادة ٢ - الالتزامات الخاصة بالقضاء على التمييز .....	.....
١١	المادة ٣ - تطور المرأة وتقديمها .....	.....
١٣	المادة ٤ - التدابير الخاصة للتعجيل بالمساواة .....	.....
١٥	المادة ٥ - الأنماط الاجتماعية والثقافية .....	.....
١٧	المادة ٦ - مكافحة جميع أشكال الاتجار بالمرأة واستغلالها .....	.....
٢١	ثالثاً - متابعة تنفيذ مواد الاتفاقية الجزء الثاني المواد من (٩-٧) .....	.....
٢١	المادة ٧ - المساواة في الحياة السياسية والعامة .....	.....
٢٨	المادة ٨ - التمثيل الدولي .....	.....
٢٩	المادة ٩ - الجنسية .....	.....
٣١	رابعاً - متابعة تنفيذ مواد الاتفاقية الجزء الثالث المواد من (١٠-١٤) .....	.....
٣١	المادة ١٠ - التعليم .....	.....
٣٥	المادة ١١ - العمل .....	.....
٣٩	المادة ١٢ - الصحة .....	.....
٤٤	المادة ١٣ - المنافع الاقتصادية والاجتماعية .....	.....
٤٦	المادة ١٤ - المرأة الريفية .....	.....
٤٨	خامسًا - متابعة تنفيذ مواد الاتفاقية الجزء الرابع المواد (١٥-١٦) .....	.....
٤٨	المادة ١٥ - المساواة أمام القانون وفي الشؤون المدنية .....	.....
٥٠	المادة ١٦ - المساواة في الأمور المتعلقة بالزواج والعلاقات الأسرية .....	.....
٥٣	سادسًا - الخاتمة .....	.....

## أولاً - المقدمة

- ١ - شكلت الإرادة السياسية جلالة السلطان قابوس بن سعيد والحكومة الرشيدة، مصدر الاهتمام بأوضاع المرأة العُمانية وحقوقها، ومن هنا جسدت السياسات والخطط والبرامج الحكومية مشاركة المرأة في الحالات كافة باعتبارها فاعلاً أساسياً في التنمية البشرية المستدامة في السلطنة.
- ٢ - صدر المرسوم السلطاني رقم (٤٢/٢٠٠٥) بشأن انضمام سلطنة عُمان إلى اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة في ٧ أيار/مايو ٢٠٠٥، وتم إيداع وثيقة الانضمام لدى الأمم المتحدة في ٧ شباط/فبراير ٢٠٠٦، ودخلت حيز التنفيذ في ٦ آذار/مارس ٢٠٠٦.
- ٣ - قدمت سلطنة عُمان الوثيقة الأساسية المشتركة في ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣، وتناولت الوثيقة - في الإطار العام لحماية وتعزيز حقوق الإنسان - عدداً من الإنجازات التي تحققت لصالح حقوق المرأة، كما استعرضت أهم المعلومات المتعلقة بعدم التمييز والمساواة، ووسائل الانتصاف الفعالة، باعتبارها أسس السياسة العامة للدولة، التي تجسدت في النظام الأساسي للدولة والقوانين والأنظمة المختلفة، وفي السياسات والتدابير والإجراءات التي نفذتها الحكومة في استراتيجياتها وخططها.
- ٤ - إلحاقاً بما قدمته السلطنة في الوثيقة الأساسية المشتركة، بشأن الإطار التشريعي لحقوق الإنسان، حيث أشارت إلى عدد من الاتفاقيات والمعاهدات الدولية التي صادقت عليها حتى ٢٠١١، فإن السلطنة صادقت أو انضمت إلى الاتفاقيات الآتية:
  - انضمام السلطنة إلى الاتفاقية الدولية لقمع تمويل الإرهاب التي اعتمدتها الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها الرابعة والخمسين في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩، وفقاً لأحكام المرسوم السلطاني رقم (٢٠١١/١٠٤).
  - التصديق على البروتوكول الثاني لاتفاقية لاهاي الخاصة بحماية الممتلكات الثقافية في حالة نزاع مسلح، بموجب أحكام المرسوم السلطاني رقم (٢٠١١/٥٤).
  - انضمام السلطنة إلى اتفاقية الأمان النووي المعتمدة في حزيران/يونيه ١٩٩٤، بموجب المرسوم السلطاني رقم (٢٠١٣/٣٠).
  - الانضمام لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد. بموجب المرسوم السلطاني رقم (٢٠١٣/٦٤).

- الانضمام إلى اتفاقية حظر استعمال وتخزين وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد، وتدمير تلك الألغام، بموجب أحكام المرسوم السلطاني رقم (٢٠١٤/٢٦).
- التصديق على الاتفاقية العربية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. بموجب أحكام المرسوم السلطاني رقم (٢٠١٤/٢٧).
- التصديق على الاتفاقية العربية لمكافحة الفساد. بموجب أحكام المرسوم السلطاني رقم (٢٠١٤/٢٨).
- التصديق على الاتفاقية العربية لمكافحة جرائم تقنية المعلومات. بموجب المرسوم السلطاني رقم (٢٠١٥/٥).
- التصديق على الاتفاقية العربية لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الحدود الوطنية. بموجب المرسوم السلطاني رقم (٢٠١٥/٦).
- ٥ - تقدمتُ السلطنة بتريرها الأولى، طبقاً للمادة (١٨) من اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، إلى لجنة القضاء على التمييز ضد المرأة رقم (CEDAW/C/OMN/1) كما تقدمتُ السلطنة بِرُوْدها على قائمة القضايا التي طرحتها اللجنة قبل مناقشة التقرير (المستند رقم (CEDAW/C/OMN/Q/1/Add.1)), وناقشت تقريرها أمام اللجنة في الدورة الخامسة في الرابع من تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١ (المستند CEDAW/C/sr.998)، وأقرت اللجنة ملاحظاتها الختامية في ٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١ (المستند CEDAW/C/OMN/CO/1).
- ٦ - عملت لجنة متابعة تنفيذ أحكام اتفاقية القضاء على التمييز ضد المرأة، التي يرأسها معالي وزير التنمية الاجتماعية، ويشارك فيها ممثلون عن الوزارات والم هيئات المعنية، على تطوير أدائها بعد عام ٢٠١٢، حيث تم التوسيع في عضويتها لتشمل ممثلين عن المنظمات الأهلية والقطاع الخاص، علاوة على ممثلين من السلطة التشريعية (من مجلس الدولة والشورى)، والسلطة القضائية. كما تم تفعيل اللجان الفرعية المتخصصة فيها وإشراك كوادر من المؤسسات الأكاديمية، وجمعيات المرأة، وغيرها من الجهات ذات الصلة، وتشكل النساء فيها نسبة (٥٩ في المائة) من إجمالي عدد الأعضاء. مرفق رقم (١) أعضاء لجنة متابعة تنفيذ الاتفاقية.
- ٧ - تنفيذاً لتوصية لجنة القضاء على التمييز ضد المرأة الواردة في الملاحظات الختامية، التي دعت إلى تقديم التقريرين الدوريين: الثاني والثالث معاً في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥، فقد

قدمت تقريراً يجمع الجهود التي تم تنفيذها في الفترة ما بين تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١ وحتى كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥.

٨ - قامت اللجنة الوطنية لمتابعة تنفيذ الاتفاقية، بإعداد التقرير وجمع البيانات والمعلومات بالتعاون مع دائرة شؤون المرأة بوزارة التنمية الاجتماعية، والدوائر المتخصصة في الوزارات والجمعيات الأهلية ذات العلاقة، وتم مراعاة المبادئ التوجيهية المتعلقة بشكل ومحفوظ التقارير المطلوب تقديمها من الدول الأطراف في المعاهدات الدولية لحقوق الإنسان (HRI/GEN/Rev.6)، واللاحظات الخاتمية، والتوصيات العامة للجنة القضاء على التمييز ضد المرأة، عند إعداد هذا التقرير. كما تم مراعاة تنفيذ تعهدات السلطنة بموجب إعلان ومنهاج عمل بيجين، والأهداف الإنمائية للألفية، وتحديداً المدف الثالث بشأن المساواة بين الجنسين. مرفق رقم (٢) بيان بالجهات الحكومية والأهلية التي ساهمت في إعداد التقرير.

٩ - تم التعاون والاستعانة بالخبرة التقنية من المفوضية السامية لحقوق الإنسان - مكتب الشرق الأوسط - عند إعداد التقرير، والاستفادة من تقارير عدد من المنظمات الدولية كمنظمة الأمم المتحدة للطفولة، ومنظمة الصحة العالمية، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، عند المناقشات لمسودات التقرير الأولية والنهائية.

١٠ - قامت اللجنة الوطنية لمتابعة تنفيذ الاتفاقية، بعقد (٥) حلقات عمل تدريبية حول كيفية إعداد التقارير الدولية، وإعداد التقرير الوطني لمتابعة تنفيذ هذه الاتفاقية وفق المبادئ التوجيهية المتبعة، شارك فيها أعضاء من لجنة متابعة تنفيذ الاتفاقية، واللجان المشكّلة لإعداد التقرير بما فيها الجمعيات المعنية بالمرأة وتنميتها.

١١ - عقدت السلطنة - بهدف توسيع المناقشة وإبداء الملاحظات على التقرير الوطني الثاني والثالث - حلقة نقاشية في ٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥، في إطار الاحتفالات بيوم المرأة العماني حيث استعرض المشاركون فيها المسودة النهائية للتقرير الوطني الثاني والثالث لتنفيذ الاتفاقية، وقد شارك فيها ممثلون عن مجلس عُمان (مجلس الشورى والدولة) والجهات الحكومية والأهلية المعنية ومؤسسات المجتمع المدني بالسلطنة، وأفراد من السلطة القضائية.

**ثانياً - متابعة تنفيذ مواد اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة**

١٢ - وتنفيذاً للملاحظتين الختاميتين رقم (٩ و ١٠) للجنة الدولية تم تعليم الملاحظات الخاتمية على التقرير الأولي، على الجهات الحكومية من خلال مجلس الوزراء، ومجلس الدولة والشورى (مجلس عُمان)، والهيئات القضائية، وكذلك على المنظمات والجمعيات الأهلية؛

بهدف تعريف أفراد المجتمع بها. كما تم عقد اجتماع موسع في ٨ آذار/مارس ٢٠١٢، مناسبة يوم المرأة العالمي مع الجهات المعنية كافة؛ بهدف اتخاذ التدابير لتنفيذ هذه الملاحظات، وأخذها في الاعتبار في الإجراءات القادمة التي ستقوم الجهات المعنية باتخاذها.

١٣ - وبالإشارة إلى ملاحظة اللجنة في الفقرتين (١١ و ١٢) فإنه قد تم نشر الاتفاقية وغيرها من المسائل المتعلقة بها، على الجهات التشريعية كافة، وفي هذا السياق نفذت وزارة التنمية الاجتماعية عدداً من الدورات التدريبية بالاتفاقية، كما تم طباعة كتيبات ومطويات عن الاتفاقية، وتم توزيعها على قطاع واسع من أفراد المجتمع ضمن الورش والدورات التدريبية التي تنفذها الوزارة سواء في إطار تنفيذ الاتفاقية أو في إطار البرامج الأخرى المرتبطة بحقوق الإنسان، واستهدفت في برامجها مؤسسات القضاء والمهن القانونية كافة، ويقوم مجلس الشؤون الإدارية للقضاء بجهود كبيرة في سبيل تأهيل وتدريب الكادر القضائي في مختلف الحالات التي يتطلبتها العمل القضائي، ومن بينها الحقوق المتعلقة بالمرأة، سواء أكان ذلك فيما يتعلق بقانون الأحوال الشخصية أم القوانين الأخرى المتعلقة بشؤون المرأة.

١٤ - وعقدت وزارة التنمية الاجتماعية في عامي ٢٠١٣ و ٢٠١٤، حلقة عمل تدريبيتين حول الاتفاقيات الدولية في مجال (المرأة والطفل والأشخاص ذوي الإعاقة) شارك فيها عدد (٢٠٠) من القضاة والادعاء العام والمحامين وأعضاء اللجان المعنية. متابعة هذه الاتفاقيات الدولية الخاصة بالفئات الثلاث سالفه الذكر، هدفت فيها ليس فقط إلى التعريف والتوعية بأبعاد هذه الاتفاقيات، وإنما حشد الجهد أيضاً من أجل التكامل بين المؤسسات ذات الشأن من أجل تأمين الحماية لهذه الفئات.

١٥ - كما تم خلال الفترة من ٢٩-٢٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥، تنفيذ حلقة تعرفيّة بالاتفاقية بالتعاون مع مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، هدفت إلى تعريف القضاة وأعضاء الادعاء العام والشرطة والمحامين وأعضاء اللجنة الوطنية لمتابعة تنفيذ الاتفاقية بالالتزامات المترتبة على السلطنة. يقتضي هذه الاتفاقية ودور القضاة والمحامين في تنفيذ أحكامها، وكذلك التدريب على آلية مناقشة التقارير المتعلقة بالسيادة مع اللجنة الدولية، وقد شارك فيها (٦٤) مشاركاً ومشاركة، كما نظمت وزارة التنمية الاجتماعية خلال الفترة من ١٨ تشرين الأول/أكتوبر - ١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، حملة تعرفيّة بالاتفاقية استهدفت فيها جميع شرائح المجتمع. بمحافظات السلطنة نفذت خلالها (٢٦) حلقة عمل استفاد منها عدد (٤٤٢) مشارك ومشاركة.

١٦ - طلبت اللجنة الدولية في ملاحظتها الختامية أن تقدم السلطنة في غضون عامين معلومات تحريرية عن الخطوات المتخذة لتنفيذ التوصيات الواردة في الفقرتين (٢٨) الخاصة

بالعنف ضد المرأة، و (٤٥) الخاصة بالعلاقات الأسرية، وقد قدمت السلطنة ردّها على الملاحظتين الختاميتين المذكورتين في ١٣ تموز/يوليه ٢٠١٤، ولم يصلنا الردُّ من اللجنة حتى الآن. ملحق رقم (١) رد السلطنة على الفقرتين (٢٨) و (٤٥).

## متابعة تنفيذ مواد الاتفاقية الجزء الأول المواد من (٦-١)

### المادة ١ - تعريف التمييز

١٧ - بالإشارة إلى ملاحظات اللجنة رقم (١٣) والتوصية رقم (١٤ أ و ب) بشأن تعديل النظام الأساسي و/أو غيره من التشريعات المحلية الملائمة لضمان إدراج حظرٍ صريح للتمييز ضد المرأة تماشياً مع المادة ٢ من الاتفاقية؛ وتوسيع نطاق مبدأ المساواة تجدر الإشارة بأن السلطنة حرست على توافق التشريعات التي تصدرها مع أحكام النظام الأساسي للدولة (الدستور) الذي حظرَ التمييزَ بين المواطنين في الحقوق والواجبات العامة على أساس الجنس على النحو المقرر في المادة (١٧)، كما أنه وفقاً للنظام ذاته فإن جميع أحكام الاتفاقية، باستثناء تلك المحتفظ عليها تُعدُّ جزءاً من التشريعات الوطنية؛ ومن ثم فإنه لا يجوز لأي جهة في الدولة إصدار أنظمة أو لوائح أو قرارات أو تعليمات تخالف أحكام القوانين والمراسيم النافذة أو المعاهدات والاتفاقيات الدولية، وعلى الجهات الإدارية والقضائية في السلطنة الالتزامُ بأحكامها باعتبارها جزءاً من قانون البلد النافذ؛ ومن ثم فقد عملت السلطنة على تقييد سائر التشريعات والأنظمة المعمول بها من أيّ أحكام تتضمن تمييزاً بين المواطنين على أساس الجنس، كما أكدت التشريعات العُمانية على حظر التمييز على أساس الجنس بين الأفراد، ومصداقاً لذلك فقد وردت المادة (٢) من قانون الطفل الصادر بالمرسوم السلطاني رقم (٢٠١٤/٢٢) بما يؤكد مبدأ حظر التمييز على أساس الجنس بين الأطفال باعتباره أهم الحقوق التي يكفلها هذا القانون، كما أكد القانون بموجب المادة (٣٨) على القيم التي يهدف التعليم في السلطنة على ترسيختها، ومنها ترسيخ قيم المساواة بين الأفراد، وعدم التمييز بينهم بسبب الدين أو الجنس أو العرق أو أيّ سبب من أسباب التمييز. ملحق رقم (٢) قانون الطفل.

١٨ - إن لغة القانون في السلطنة تخاطب الجنسين في صيغة واحدة، وتنص المادة (٣) من قانون التفسيرات والنصوص العامة لسنة ١٩٧٣ على أن "الكلمات التي تدل أو تشير إلى المذكر تشمل المؤنث وضمير المذكر - الظاهر والمستتر - يشمل المؤنث" وفي ضوء هذه المادة فإن التشريعات العُمانية وإن كانت ترد بصيغة المذكر إلا أن ذلك يشمل بموجبه المذكر والمؤنث.

١٩ - أما بشأن توسيع نطاق المساواة ليشمل مجال العلاقات الخاصة في الأسرة والزواج طبقاً للمادة ٢ (٥)، فإنه تجدر الإشارة إلى أن السلطة حرصت على المساواة في جميع العلاقات الخاصة بالأسرة والزواج، كما أن المشرع حرص على التدخل في حالة وجود أيّ قصور في التطبيق لقانون الأحوال الشخصية بإدخال أيّ تعديل عليه بما يؤدي إلى حصول المرأة على حقوقها على أكمل وجه، ومن ذلك على سبيل المثال التدخل التشريعيُّ الخاص بدعوى العضل الذي تم بالمرسوم السلطاني رقم (٥٥/٢٠١٠) والذي يتبع للمرأة اللجوء مباشرة إلى دائرة المحكمة الشرعية بالمحكمة العليا في حالة امتناع ولِّي أمرها عن تزويجها، كما يجوز لها التظلم من الحكم الصادر مباشرةً بجلالة السلطان، وقد تم قبولُ عدد (٢٦٣) دعوى خلال الأعوام (٢٠١٥-٢٠١٠). مرفق رقم (٣) بيان بعدد دعاوى العضل المقيدة لدى المحكمة الشرعية.

٢٠ - وتنفيذًا لما تعهدت به السلطنة إبانَ مناقشتها للتقرير الدوري الشامل لحقوق الإنسان لعام ٢٠١١، وانسجامًا مع الملاحظة (١٥)، والتوصية (١٦) للجنة على تقرير السلطنة الأولى، فقد ناقش مجلس الوزراء في جلسته رقم (٢٢/٢٠١٥) المعقدة في ٣٠ حزيران / يونيو ٢٠١٥، تحفظاتِ السلطنة على الاتفاقية، حيث تم الاتفاق على سحب التحفظ على الفقرة (٤) من المادة (١٥)، والتي تنصُّ على أن تمنع الدول الأطراف الرجل والمرأة الحقوق نفسها فيما يتصل بالقانون الخاص بحركة الأشخاص، وحرية اختيار محل سكناتهم، وإقامتهم، وذلك انسجامًا مع القوانين السارية في السلطنة التي تمنع المرأة هذا الحق، على أن تتخذ الإجراءات اللاحقة لدخول هذا القرار حيز التنفيذ وفقًا لأحكام النظام الأساسي للدولة.

٢١ - ثمت الإشارة في التقرير الأولي الفقرتان (٣٧ و ٣٨) إلى أن مبدأ عدم التمييز والمساواة، قد أكتسبا حماية دستورية بنص المادة (١٧) من النظام الأساسي للدولة (الدستور)، كما أنه بعد انضمام السلطنة إلى الاتفاقية، أصبحت الاتفاقية قانونًا وطنيًا وفقًا للمادة (٨٠) من النظام الأساسي للدولة، وعليه فإن مبدأ عدم التمييز والمساواة قد تجسدًا في كل القوانين الصادرة لاحقًا، ويجري الأخذ بهما عند رسم السياسات، وإعداد الاستراتيجيات، والخطط، والبرامج الوطنية.

## المادة ٢ - الالتزامات الخاصة بالقضاء على التمييز

٢٢ - يعد النظام الأساسي للدولة (الدستور) الصادر بالمرسوم السلطاني رقم (١٠١/٩٦)، والمعدل بموجب أحكام المرسوم السلطاني رقم (٩٩/١١٢) التشريع الأساسي في السلطنة والذي يتعين على كافة القوانين والأنظمة أن تصدر بالاتساق مع أحكامه، ومن ثم فإن

أحكامه قد أفردت للمرأة قدرًا كبيراً من العناية، إذ عدّت المادة (٩) منه، المساواة من الأسس التي يقوم عليها الحكم في السلطة، والمساواة الواردة في هذه المادة هي المساواة بشتى أنواعها، بما فيها عدم التمييز القائم على أساس الجنس. وينص النظام الأساسي في المبادئ الاجتماعية الواردة في المادة (١٢) منه على أن ”العدل والمساواة وتكافؤ الفرص بين العمانيين دعامت للمجتمع تكفلها الدولة“، وتنص المادة (١٧) على أن المواطنين سواسية أمام القانون، وهم متساوون في الحقوق والواجبات العامة، ولا تمييز بينهم في ذلك بحسب الجنس أو الأصل أو اللون أو اللغة أو الدين أو المذهب أو الموطن أو المركز الاجتماعي. ومن ثم فالنساء في السلطنة يتمتعن بذات الحقوق التي يتمتع بها الرجال على المستوى التشاريعي، والعمل لا يزال حارٍ لتحقيق المساواة بشكل فعلي.

٢٣ - كفلت السلطنة حماية المرأة من خلال عدد من الإجراءات والتشريعات، فقد خاطب قانون الجزاء العماني في نصوصه العقابية الرجل والمرأة على حد سواء. حيث يجرم قانون الجزاء العماني كافة أشكال العنف المركب ضد المرأة أو الرجل، وتকفل السلطنة الحماية القانونية لحقوق المرأة على قدم المساواة مع الرجل من خلال عدد من الإجراءات والتدابير القضائية حيث تعد دعاوى الأحوال الشخصية من الدعاوى المستعجلة، فلها عناية خاصة لدى المحاكم بالسلطنة؛ ولذلك أطلق قانون السلطة القضائية على دائرة الأحوال الشخصية مسمى محكمة، ولم يطلق على هذا المسمى على سائر الدوائر الأخرى؛ وذلك يعطيها مزيداً من الأهمية، ويميزها بشيء من الحصوصية عن سائر الدوائر، فقد نصت المادة (١١) من قانون السلطة القضائية على أنه: ”ترتب المحاكم على النحو الآتي“: (أ) المحكمة العليا. (ب)محاكم الاستئناف. (ج) المحاكم الابتدائية. وتحتتص كل منها بالمسائل التي ترفع إليها طبقاً للقانون، وفي أي من هذه المحاكم تسمى الدائرة المختصة بنظر دعاوى الأحوال الشخصية ”دائرة المحكمة الشرعية“، وللعناية بهذه الدائرة فإن المرسوم السلطاني رقم (٢٠/٩) بشأن المجلس الأعلى للقضاء، قد خص رئيس دائرة المحكمة الشرعية بالمحكمة العليا من سائر رؤساء الدوائر الأخرى بالعضوية في تشكيل المجلس الأعلى للقضاء.

٢٤ - كما أن قانون الإجراءات المدنية والتجارية قد خصّ الأحوال الشخصية بإجراءات استثنائية عقد لها الباب الرابع عشر (٥٦) مادة لهذا الغرض من المادة (٢٧٢) إلى المادة (٣٢٨)، ونذكر هنا على سبيل المثال لا الحصر بعض الاستثناءات والمميزات التي خصها القانون لهذا النوع من الدعاوى:

- يمكن رفع جميع دعاوى الأحوال الشخصية من الأطراف أنفسهم، فلا يتطلب رفعها عن طريق محام، فيتمكن أن ترفعها الزوجة مباشرةً، أو توكل أحد أقاربها، بخلاف الدعاوى الأخرى التي لا يقبل رفعها أمام المحاكم إلا عن طريق محامٍ.

- رسوم رفع الدعوى الشرعية لا يتجاوز بحال من الأحوال (٥) خمسة ريالات عُمانية، وتعد هذه الرسوم رمزية.

- يراعي القانون سرعة حسم قضايا الأحوال الشخصية؛ ولهذا فميعاد استئنافها خلال (١٥) خمسة عشر يوماً، بخلاف الدعاوى الأخرى التي ميعاد الاستئناف فيها خلال (٣٠) ثلاثين يوم.

- وفق التعديل الذي تم في قانون السلطة القضائية بشأن قضايا العضل فترفع مباشرةً أمام المحكمة العليا، وللمرأة فقط التظلم من الحكم إلى جلالة السلطان، أماولي المرأة فليس له ذلك الحق في التظلم.

٢٥ - ضمنت السلطنة حماية المرأة من كافة أشكال العنف ( بما في ذلك العنف الجنسي، والإيذاء داخل الأسرة، والتحرش الجنسي في مكان العمل، من خلال عدد من التشريعات التي تم تطويرها منها على سبيل المثال قانون العمل الصادر بالمرسوم السلطاني رقم (٢٠٠٣/٣٥) والذي أفرد فصلاً خاصاً بتشغيل النساء، حيث أكدت المادة (٨٠) من القانون ذاته على عدم التمييز بين الجنسين في العمل الواحد. كما حظر في المادة (٨١) تشغيل النساء في الفترة بين الساعة التاسعة مساءً، والسادسة صباحاً، وحظر كذلك في المادة (٨٢) في شأن تشغيل النساء في الأعمال الضارة صحياً والأعمال الشاقة وغيرها من الأعمال التي يصدر بتحديدها قرار من وزيرقوى العاملة، وجاءت المادة (٨٤) لتحظر على صاحب العمل فصل العاملة لغيابها بسبب مرض يثبت بشهادة طبية أنه نتيجة الحمل أو الوضع، وأنه لا يمكنها العودة إلى عملها بشرط لا تجاوز مدة الغياب في مجموعها (٦) ستة أشهر. أما المادة (٨٥) فقد ألزمت صاحب العمل - في حالة تشغيل عاملة أو أكثر - أن يضع في مكان العمل نسخة من نظام تشغيل النساء. وتجدر الإشارة هنا إلى أن الاتحاد العام لعمال السلطنة في إطار جهوده الحقوقية والنقابية شارك بمجموعة من المقترنات تتعلق بالمرأة العاملة في مشروع قانون العمل الجديد، منها زيادة عدد أيام الإجازة، وعدد مرات إجازة الوضع ومدتها، وساعات العمل، وتخصيص فترات للعاملة المرضعة بيارضاع مولودها.

**المادة ٣ - تطور المرأة وتقدمها  
المؤسسات المعنية بحقوق الإنسان**

٢٦ - وفي إطار ملاحظي اللجنة الدولية رقمي (١٧ و ١٨) بشأن إضفاء الصبغة المؤسسية على لجنة وطنية مستقلة لحقوق الإنسان، طبقاً لمبادئ باريس، فضلاً عن إناطتها بولاية محددة فيما يتعلق بالمساواة بين الجنسين وحقوق الإنسان للمرأة، عملت السلطنة على اتخاذ الإجراءات التي من شأنها أن يجعل اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان منسجمة مع مبادئ باريس؛ علماً بأن المرسوم السلطاني رقم (٢٠٠٨/١٢٤) أكد على استقلاليتها عن أجهزة الحكومة، وتم ربطها بمجلس الدولة إدارياً فقط، وقد حصلت اللجنة على وضع (ب) من لجنة التنسيق الدولية. وتقوم اللجنة - بالتعاون مع الحكومة، والمجتمع المدني - برصد وتلقي أيّ بلاغات أو شكاوى فيما يتعلق بحقوق الإنسان (رجالاً أو امرأة)، بما في ذلك النساء العاملات والتواصل مع الجهات المعنية لمتابعة الانتهاك الذي وقع بالإضافة إلى تقديم الحلول المناسبة لها. وتجدون في المرفق رقم (٤) جدولًا توضيحيًا للبلاغات التي تلقتها لجنة حقوق الإنسان بشأن حقوق المرأة للفترة من كانون الثاني/يناير حتى تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥.

٢٧ - تتمثل المرأة في عضوية اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان بنسبة (٤٢ في المائة) من إجمالي عدد الأعضاء، أما فيما يتعلق بالقوى العاملة من النساء في هذه اللجنة فقد بلغت (٤٣ في المائة) ثلاثة وأربعين في المائة من إجمالي الكادر الوظيفي، وتنطبق عليهم جميع النصوص الواردة في اللائحة المنظمة لشؤون الموظفين.

٢٨ - تقوم اللجنة بوضع خطة سنوية تُعنى بالترويعية والتشريف، والتي تتضمن إقامة ورش العمل والمحاضرات التثقيفية في جميع محافظات السلطنة التي تتعلق بجميع قضايا حقوق الإنسان، والآليات الدولية المعنية بحقوق الإنسان منها الاتفاقيات الدولية التي صادقت عليها السلطنة، كما قامت اللجنة بإعداد قراءة تحليلية عن وضع المرأة خلال عام ٢٠١٣، حيث تناول التقرير وضع المرأة في مجالات متعددة منها السياسة، والتعليم، والحياة الاجتماعية، والمرأة في ظل القانون، والصحة، والعمل. وخلال عام ٢٠١٥، تم تحرير عدد (١١) أحد عشر من المدربين في مجال حقوق الإنسان منهم (٦) ست مدربات.

**الأالية الوطنية المعنية بالمرأة**

٢٩ - بناء على ملاحظات اللجنة الختامية الفقرة (١٩)، والتوصية (٢٠) بشأن الآلية الوطنية وضرورتها تمعتها بالموارد البشرية والمالية الكافية، وضرورة وجود استراتيجية بعميم

المنظور الجنسي، تحدّر الإشارة بأنّ وزارة التنمية الاجتماعية عملت على تعزيز دور المديرية العامة للتنمية الأسرية ودوائر المرأة والأسرة ولجنة متابعة تنفيذ الاتفاقية بكوادر متخصصة ذات خبرة، وفي هذا الإطار تم توفير ميزانية خاصة لدائرة شؤون المرأة باعتبارها الأمانة الفنية لهذه اللجنة، كما تم تأمين ميزانية خاصة لأنشطة اللجنة وبرامجها، وبشأن تعميم المنظور الجنسي، تحدّر الإشارة إلى أنّ الوزارة قد عملت على صياغة استراتيجية للعمل الاجتماعي، وإعداد عددٍ من الاستراتيجيات القطاعية في مجالات المرأة والطفل والأشخاص ذوي الإعاقة، استوّعبت فيها المنظور الجنسي، وشكلت مؤشرات النوع الاجتماعي، والموازنات المستجيبة للتنوع الاجتماعي أساساً للخطط التنفيذية لهذه الاستراتيجيات للأعوام (٢٠١٦-٢٠٢٥)، وتم في هذا السياق مراجعة دور ومهام اللجنة الوطنية لشؤون الأسرة لتكون لجنة إشرافية تنسقية معنية برسم السياسات الخاصة بالأسرة والمرأة والطفل، بناءً على القرار الوزاري رقم (٢٠١٤/١٤٦) بشأن إصدار اللائحة التنفيذية لنظام اللجنة الوطنية لشؤون الأسرة، وبالقرار الوزاري رقم (٢٠١٢/٣٠٠) بشأن الأمانة الفنية لها. وتم استحداث دائرة خاصة بالحماية الأسرية بالقرار الوزاري رقم (٢٠١٢/٣٣٠) تختص بوضع الخطة للحماية الأسرية، وتخدم هذه الدائرة الفئات التالية (نساء العضل - الأطفال المعرضين للإساءة - حالات الاتجار بالبشر أو الإساءة الأسرية). ملحق رقم (٣) القرارات الوزارية المشار إليها في الفقرة.

٣٠ - تم الانتهاء من إعداد الاستراتيجية الوطنية للمرأة في السلطنة "تعزيز جودة الحياة"، حيث صدر القرار الوزاري رقم (٢٠١٤/١٥٠) بتشكيل اللجنة التوجيهية للإشراف على مراجعة ومتابعة تنفيذ مشروع الاستراتيجية وإعداد خطة عمل تنفيذية شاملة لها، اشتملت الاستراتيجية على عدة محاور، وهي (سيادة القانون، صنع القرار، المعرفة، البيئة الممكّنة، المجتمع المدني، التماسك الاجتماعي، المال والأعمال) ويبلغ نسبـة النساء المشارـكات في إعداد هذه الاستراتيجية (٨٥ في المائة) من إجمالي أعضـاء اللجنة.

٣١ - وتحدر الإشارة إلى أن هناك تحدياً بشأن واقع الموازنات المستجيبة للتنوع الاجتماعي نظراً إلى الآلية المتبعة في النظام المالي، إلا أنه جار حاليًّا الأخذ بتصنيف موازنات المرأة في إطار التوجه الجديد بأن تكون الموازنات العامة وفقاً للقطاعات.

#### الآليات الوطنية الأخرى للنهوض بالمرأة

٣٢ - في عام ٢٠١٤ تم اعتماد الهيكل التنظيمي للمركز الوطني للإحصاء والمعلومات والذي تضمن قسماً لإحصاءات النوع الاجتماعي والإعاقة، ومن ضمن مهامه واحتصاصاته

القيام بالدراسات التي تشخيص واقع المرأة في المجتمع، وقياس التفاوت والفجوات بين الجنسين.

٣٣ - وفي هذا السياق تم تأسيس المركز الوطني للأعمال في عام ٢٠١٢، ليكون منصة رائدة لدعم رواد الأعمال العُمانيين من الجنسين في تطوير مشاريع تجارية ناجحة، وبعد المركز جزءاً من استراتيجية حكومية كبيرة تقوم بدعم واحتضان المؤسسات العُمانية الصغيرة والمتوسطة لتساهم في دفع عجلة الاقتصاد العُماني إلى الأمام، وخلق فرص عمل جديدة في السوق.

٣٤ - وبهدف تطوير المؤسسات ودعم نشاطها تم إنشاء هيئة عامة لتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وإصدار نظامها بموجب المرسوم السلطاني رقم (٢٠١٣/٣٦)، وهي تهدف إلى غرس ثقافة ريادة الأعمال، والعمل الحر لدى الناشئة والشباب/وتعزيز دور المؤسسات في توفير فرص العمل المتعددة والمتعددة للجنسين، ومساعدة رواد ورائدات الأعمال على المبادرة في إنشاء وتنفيذ المشروعات الخاصة بهم، والريادة في إدارتها وتنميتها، وقد استفادت من برامج الهيئة العديد من النساء الباحثات عن عمل، أو ربات البيوت اللائي يُدرّنَ حرفًا مهنية تقليدية. مرفق رقم (٥) عدد النساء في جميع المحافظات لجميع أنشطة التراخيص للأعمال المنزلية.

٣٥ - زيادة التوسيع في إنشاء جمعيات المرأة العُمانية سواءً من حيث العدد أو الامتداد الجغرافي على مستوى محافظات السلطنة، وهي مؤسسات اجتماعية، لها تاريخ عريق وفاعل في الحياة الاجتماعية في المجتمع العماني، كما أنها تستقطب أعداداً كبيرة من النساء اللائي يمثلن العضوات لتلك الجمعيات، وهن يساهمن إسهاماً كبيراً في تفعيل دور العمل النسائي التطوعي من خلال المشاركة والاستفادة من الفعاليات التي تنظم بهدف تنمية المجتمع المحلي، وبلغ عدد هذه الجمعيات حتى تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥ (٦٠) ستين جمعية، وبلغ عدد العضوات المنتسبات لهذه الجمعيات (٨٥٣١) عضوة، كما تشارك المرأة أيضاً في الجمعيات والمؤسسات الأهلية والتخصصية الأخرى بنسب متفاوتة. مرفق رقم (٦) يوضح جمعيات المرأة المشهورة من (٢٠١٥-٢٠١١).

#### المادة ٤ - التدابير الخاصة للتعجيل بالمساواة

٣٦ - وبالإشارة إلى ملاحظة اللجنة رقم (٢١) حول غياب استراتيجية للتدابير الخاصة المؤقتة والتعجيل لتحقيق المساواة، نود الإشارة إلى أن السلطنة تدرك وجود تحديات بشأن مشاركة المرأة في المجال السياسي؛ نظراً لعوامل ثقافية تتعلق بالواقع الاجتماعي، والمستوى

التعليمي للمرأة؛ ولذلك وضعت الحكومة عدداً من التدابير والبدائل المستقبلية لتحقيق المساواة الفعلية بين الرجل والمرأة في المناصب السياسية، ومناصب صنع القرار، ومنها إصدار مرسوم بتعيينات المرأة في مجلس الدولة، وفي عددٍ من المناصب القيادية.

٣٧ - وفي إطار متابعة تنفيذ التوصية رقم (٢٢) بشأن مفهوم التدابير الخاصة الوارد في التوصية العامة رقم ٢٥ (٢٠٠٤) للجنة حقوق المرأة وتطبيق تدابير خاصة مؤقتة في الحالات التي تكون فيها المرأة ممثلاً ناقصاً، فإنه تحدّر الإشارة إلى أن لجنة متابعة تنفيذ الاتفاقية قد عملت على إعداد وثيقة خاصة بالوصيات العامة للجنة، مرفقة بالاتفاقية، وعممتها على الوزارات والهيئات ذات العلاقة بهدف مراعاة وتضمين محتويات هذه التعليقات في القوانين والإجراءات والتدابير المتخذة في القطاعات ذات العلاقة بالمرأة، وفي هذا السياق تحدّر الإشارة إلى أنه قد برزت تطورات إيجابية بشأن تمثيل المرأة في قطاع العمل، والجانب القضائي.

٣٨ - وشجعت القيادة السياسية والحكومة على المشاركة السياسية للمرأة في البرلمان، وتسعى إلى تعزيز وجود المرأة رغم النتائج التي تفرزها العملية الانتخابية الديموقراطية. ونظرًا لحصول امرأة واحدة على مقعد في مجلس الشورى في الدورة (٢٠١٥-٢٠١١) وكذلك في الدورة (٢٠١٦-٢٠١٩)، الأمر الذي أدى إلى غياب المشاركة الواسعة للمرأة الناجحة عن الانتخابات، فقد صدرت الأوامر السامية بتعيين عدد (١٥) امرأة في مجلس الدولة، حيث يمثلن نسبة (١٨) في المائة من الأعضاء، وشكل هذا الإجراء الاستثنائي فرصة لضمان صوت ومشاركة المرأة في المجلس. وفي الدورة السادسة لمجلس الدولة فقد صدرت الأوامر السامية بتعيين (١٣) امرأة أي بنسبة (٤٥,٤) في المائة، وتم انتخاب أحدى العضوات كنائبة للرئيس لأول مرة منذ إنشاء المجلس.

٣٩ - شكلت الإرادة السياسية لسلطان البلاد مصدرًا داعمًا للمساواة بين الرجل والمرأة في السلطة، وهو الأمر الذي انعكس على سياسات الحكومة، وغيرها من المؤسسات التشريعية والقضائية، حيث حظيت المرأة بالمساواة في النظام الأساسي للدولة (الدستور)، وبقية التشريعات القانونية، والإجراءات التنفيذية لها. وشكل عقد ندوة المرأة العُمانية التي جاءت بناءً على الأوامر السامية (٢٠٠٧-٢٠٠٩) نقلة نوعية للمرأة العُمانية حيث رسمت الندوة توجهات العمل المستقبلي للنهوض بالمرأة في مختلف الحالات. ومنذ عام ٢٠١٠، تعمل الجهات المختصة على متابعة تنفيذ توصيات الندوة الثانية التي حققت عدداً من المكاسب العملية للمرأة، منها على سبيل المثال أنه قد تم إنشاء عدد (٤٠) أربعين مبني خاصًّا بجمعيات المرأة العُمانية، كما يعد الاحتفال السنوي بيوم المرأة العُمانية (١٧ تشرين الأول/

أكتوبر من كل عام) أحد أبرز التدابير الداعمة لجهود المرأة، ففي هذا اليوم تعقد العديد من الفعاليات والأنشطة (ملتقيات، ندوات، احتفالات تكريم، ... غيرها) حيث يتم فيها الإعلان عن تدابير جديدة لصالح المرأة، أو التوصية بتعزيز دورها في أحد المجالات التطبيقية، كما يتم تدشين دراسات معنية بالمرأة. مرفق رقم (٧) بيان بالدراسات التي تم تدشينها في يوم المرأة العمانية من (٢٠١١ - ٢٠١٥).

٤٠ - أصدر المركز الوطني للإحصاء والمعلومات في عام ٢٠١٣، دليلاً تكين المرأة العمانية، ودراسة خصائص الأسر التي ترأسها نساء، وتقرير معلوماتي بعنوان المرأة العُمانية، وتقرير المرأة والرجل عام ٢٠١٤، وشكلت هذه الأدلة والتقارير التي قدمتها فرصة لمراجعة جهود الوزارات ومتابعة التطور والفحوات إنْ وجدت، والعمل على تشجيع اتخاذ تدابير جديدة لصالح التعجيل بالمساواة.

#### المادة ٥ – الأنماط الاجتماعية والثقافية

٤١ - بالإشارة إلى ملاحظة اللجنة رقم (٢٣) بشأن القوالب النمطية المتحدرة في أدوار ومسؤوليات النساء والرجال في جميع مناحي الحياة والتوصية (٢٤) باعتماد سياسات وتدابير لتغيير العقليات، وتعزيز دور المرأة في المجتمع بالتعاون مع القادة الجماعيين والدينيين، ومع المنظمات النسائية، ووسائل الإعلام نود الإفادة بأن التغيير في البنى الثقافية عملية ليست بسيطة كالتغيير الاقتصادي وبناء المنشآت، فقد عملت السلطنة على هذا الصعيد العديد من الإجراءات للتغيير في البناء الاجتماعي والثقافي بغية وحدة وتماسك المجتمع وحققت بفضل السياسة الحكيمة وحدة النسيج الاجتماعي العماني. كما انجزت السلطنة بالتوازي مع ذلك تقدماً اقتصادياً وثقافياً مكنت المواطن العماني من مستوى معيشى لائق، وحياة كريمة مناسبة. وهي تدرك بذلك أن إجراءاتها تلك تساهم بالإضافة إلى التطور التعليمي، في التغيير التدربي والوعي للأنماط الثقافية. وتحرص الحكومة في هذا الإطار على ألا يرتبط التغيير الاجتماعي فقط بالقرارات الفوقيّة، وإنما يرتبط كذلك بالتطور النوعي في الوعي لأفراد المجتمع، وفي سبيل ذلك اتخذت الحكومة عدداً من الإجراءات والتدابير لتعزيز دور ومكانة المرأة في العملية السياسية والتنموية (كما سبقت الإشارة)، وتتجه في خططها وبرامجها القادمة إلى تحقيق المزيد من المكاسب للمرأة باعتبارها الشريك في التنمية والحياة.

٤٢ - ساهم حصول المرأة على التعليم، وخروجها للعمل، ومشاركتها في مجالات التنمية المختلفة منذ النهضة المباركة، بالتغيير في مفاهيم فئات المجتمع بشأن عمل المرأة، أو تنميته بوظائف محددة، كما كان في السابق محصوراً في الزراعة والرعى أو العمل المنزلي، فصارت المرأة تعمل في أغلب الأعمال والوظائف، وبفضل حصول المرأة على فرص المساواة في

التعليم الأساسي والتعليم العالي، وتشجيعها على الاختيار في التخصصات والكليات المختلفة سواء داخل أو خارج السلطنة، فقد تمكنت المرأة العمانية من تحقيق نسب عالية في التعليم الأساسي والتعليم العالي، وكذلك الحصول على مراتب عليا في الوظائف، وفي العديد من المجالات المتخصصة التي كانت حكراً على الرجل.

٤٣ - عملت الحكومة في إطار التطوير المستمر للتعليم، على مراعاة تغيير المفاهيم النمطية لعمل المرأة والرجل في المناهج بالكتب الدراسية. وأحدثت توافقاً في تناول الأدوار لكل من المرأة والرجل، والطفولة والطفل سواءً في المواقف التي تتناولها المناهج وتعالجها الموضوعات، أو في طبيعة وعدد الصور والرسومات التي تعبر عنها المواقف الحياتية. وعملت وزارة التربية والتعليم بالتوازي مع هذه الجهود إلى إدخال مفاهيم حقوق الإنسان والطفل والمرأة والتربية من أجل السلام في المناهج الدراسية، من الصنوف (١٢-١)، وذلك في إطار التعاون والشراكة مع منظمة الأمم المتحدة للطفولة – اليونيسيف – كما تم تصميم مناهج حقوق الطفل لعلمات ما قبل المدرسة بالتعاون مع جامعة السلطان قابوس. وكذلك تم تنفيذ مشروع المدارس الصديقة للطفل وهو مشروع حيوي لتحسين جودة التعليم وإيجاد جو مدرسي صديق للطفل وأهم أبعاده (حقوق الطفل، فاعلية التعليم، الشمولية، المساواة بين الجنسين، المشاركة المجتمعية، والصحة والسلامة والأمان).

٤٤ - وقد عززت الوزارات المعنية بالإرشاد والتنمية والإعلام، وتحديداً وزارات الأوقاف والشؤون الدينية، والتراث والثقافة، والإعلام، وهيئة تقنية المعلومات من برامجها التوعوية والإعلامية لتأكيد المساواة في الأدوار الاجتماعية لكل من المرأة والرجل، ويعكس الخطاب الديني أهمية خاصة في احترام حقوق الأسرة، وعلى رأسها الأم، وكذلك المرأة. كما تتنافس البرامج الثقافية والإعلامية عبر وسائل الاتصال والإعلام في تقديم القضايا والموضوعات الخاصة بتقدم المرأة ومساركتها في التنمية.

٤٥ - عملت السلطنة على اتخاذ تدابير يُغيّر من المفهوم القائم في بعض الأعراف والممارسات التي تشكل تمييزاً ضد المرأة كحقها الخاص في الحصول على جواز السفر والهوية دون الارتباط بموافقة ولد الأمر أو الزوج فتم تعديل نص المادة (١٢) من قانون جواز السفر العماني، بموجب المرسوم السلطاني رقم (٢٠١٠/١١) والذي كان يجعل حصول المرأة المتزوجة على جواز سفر مرهوناً بموافقة زوجها على ذلك كتابةً؛ ومن ثم ففي ضوء هذا التعديل يحق للمرأة الحصول على جواز السفر دون أحد موافقة ولد الأمر، علمًا بأن النظام الأساسي للدولة كفل لجميع المواطنين حرية الإقامة والتنقل وفقاً لنص المادة (١٨) منه.

٤٦ - وبالإشارة إلى التوصية الختامية (٢٥)، والملاحظة (٢٦) للجنة الدولية حول الممارسات الضارة (ختان الإناث)، وبذل جهود للقضاء على هذه الممارسة، فإنه تجدر الإشارة إلى أن وزارة الصحة تبذل جهوداً من خلال مراكرها الصحية في التوعية بالمارسات الصحية الخاطئة، ومنها ختان الإناث، كما أن لائحة الأعمال الملزمة لهندة الطب والأسنان لم تُجزِّ إجراء عملية الختان في المؤسسات الصحية، علمًا بأن المادة (٢٠) من قانون الطفل قد نصت على أنه: (يحظر على كل شخص وخاصة الأطباء والمرضين وولي الأمر القيام بالمارسات التقليدية الضارة بصحة الطفل، أو الترويج لها، أو المساعدة فيها)، وتحدد اللائحة ما يعد من الممارسات التقليدية الضارة بصحة الطفل، وعلى وزارة الصحة اتخاذ الإجراءات الالزامية للتوعية بمخاطر تلك الممارسات. كما نصت المادة (٢٤٨) من قانون الجزاء العماني على أنه: (إذا نجم عن الأذى الحاصل مرض أو تعطيل عن العمل لمدة تزيد على عشرة أيام يعاقب بالسجن من ثلاثة أشهر إلى ثلاث سنوات، وبغرامة من (٢٠) عشرين ريالاً عمانيًا إلى (١٠٠) مائة ريال عماني، أو بإحدى هاتين العقوبتين). ونصت المادة (٢٤٩) (يعاقب بالسجن من ثلاثة أشهر إلى ثلاث سنوات إلى عشر سنوات إذا نشأ عن الإيذاء المقصود (مرض لا يرجى الشفاء منه، أو يحتمل عدم الشفاء منه، مثل فقد حاسة من الحواس، أو فقد أحد الأطراف، أو تعطيلها عن العمل، أو تعطيل القدرة عن التناول، أو تشويه دائم في الوجه. إجهاض الحامل المعتدى عليها إذا كان المتعدى على علم بحملها؛ ومن ثم تطبق نصوص المواد السابقة على جميع الممارسات التي تعدّ عنفًا سوء على المرأة أو على الرجل، وهناك آليات محلية يمكن للمرأة اللجوء إليها لحماية حقوقها كالادعاء العام، أو شرطة عُمان السلطانية، أو وزارة التنمية الاجتماعية، وغيرها من الآليات المحلية لحماية حق المرأة).

## المادة ٦ - مكافحة جميع أشكال الاتجار بالمرأة واستغلالها

٤٧ - وبالإشارة إلى ملاحظة اللجنة رقم (٢٧)، والتوصية رقم (٢٨) بشأن العنف ضد المرأة، بما في ذلك العنف المنزلي، وذلك انسجامًا مع التوصية العامة للجنة رقم ١٩٩٢)، وإنشاء آليات انتصاف، فإنه تجدر الإشارة إلى أن قانون الجزاء العماني الصادر بالمرسوم السلطاني رقم (٧٤/٧) قد تضمن في بعض مواده عقوبة جرائم هتك العرض في المادة (٢١٨) منه بحيث: "يعاقب بالسجن من (٥) خمس سنوات إلى (١٥) خمس عشرة سنة كُلُّ من جامع أثني بغير حالة الزواج بدون رضاها سواء بالإكراه أو بالتهديد أو بالحيلة، وكل من خطف شخصاً بنفس الوسائل بقصد ارتكاب الفحور به، وكل من ارتكب الفحور بشخص كان دون الخامسة عشرة من عمره، أو كان

مصاباً بنقص حسدي أو عقلي، ولو حصل الفعل بدون إكراه أو تهديد أو حيلة، أو كان المعتدى من أصول المعتدى عليه أو من المتولّين رعايته، أو من لهم سلطة عليه، أو خادماً عند أولئك الأشخاص“ وفي الباب السادس من القانون ذاته تمت الإشارة إلى الجرائم الواقعة على الأفراد في المواد من (٢٤٧-٢٤٩) التي تحرّم الضرب والإيذاء والجرح.

٤٨ - سبقت الإشارة في التقرير الأولي إلى أن المجتمع العماني يرفض الاتجار بالمرأة واستغلالها في الدعارة، وذلك لخالفته التعاليم الدينية، والأعراف والتقاليد الموروثة، وعليه، فإن التشريعات والإجراءات المتخذة تجسد هذا الالتزام الأخلاقي.

٤٩ - يتم تدريب العاملين الصحيين على الكشف عن العنف ضد الأطفال حتى سن ثمان عشرة سنة على حسب دليل عمل أعدَّ لذلك، وتم عقد ورشة وطنية بالتعاون مع منظمة اليونيسف في عام ٢٠١٣، لتدريب عدد من العاملين الصحيين على كيفية التعرف على حالات الإساءة، كما تم عقد عدد من ورش العمل من قِبَلُ أعضاء الفريق الوطني بالوزارة في عدد من محافظات السلطنة.

٥٠ - عملت اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان بإنشاء وحدة لتلقي الشكاوى، ومنها شكاوى النساء بشكل عام والعاملات في البيوت الالئي يتعرضن للعنف، وتقوم هذه الوحدة بإنصاف النساء، وضمان تأهيلهنَّ بنَّ فيهم العاملات الأجنبيات.

٥١ - كما اتخذت السلطنة عدداً من التدابير والإجراءات لمنع وقوع أيّ استغلال أو تحكم في ممارسة المرأة لكافّة حقوقها في العديد من الحالات بهدف دعم أهليتها القانونية، والتعريف بحقوقها، وتجدر الإشارة هنا إلى جهود وزارة التنمية الاجتماعية التي عملت على تكييف التوعية القانونية للمرأة من خلال إصدار مذكرات توضيحية لمواد قانونية ذات صلة بالمرأة: ”المرأة في التشريعات العمانية“ خلال الأعوام من (٢٠١٢-٢٠١٤)، وذلك لتمكين المرأة وإلمامها بحقوقها القانونية، وإلى جانب إصدار هذه المذكرات تم توزيعها على شريحة كبيرة من أفراد المجتمع، وكان آخرها يضم عدداً من القوانين، منها قانون الاتجار بالبشر، وقانون الإجراءات الجزائية، وقانون التوفيق والمصالحة، وقانون الأحوال المدنية، وقانون الجنسية، وقانون السجون، وقانون المعاملات المدنية بالإضافة إلى اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، كما تمَّ بيان وسائل الانتصاف القضائي للمرأة في حالة وجود انتهاك لأيّ حق من حقوقها المكفولة لها قانوناً، وعملت دائرة شؤون المرأة خلال الأعوام الثلاثة (٢٠١٣-٢٠١٥)، على تنفيذ عدد (١٠) حلقات عمل في العديد من محافظات السلطنة لنشر هذه المذكرات، وقد استهدفت الجنسين، وبعض الطلاب والطالبات من المدارس

والكليات، وجار العملُ بهذا النهج خلال الخطة القادمة، كونَ أنَّ هذا البرنامج يعزز من التوعية بحقوق المرأة.

٥٢ - ثُمَّت الإشارة في التقرير الوطني الأولي للسلطنة إلى أنَّ السلطنة تخلو إلى حد كبير من ظاهرة الاتجار بالأشخاص، واستغلال المرأة في البغاء. ومواصلة للجهود التي بذلتها السلطنة في التصدي لهذه المشكلات التي تبرز بين الحين والآخر بسبب الهجرة غير المشروعة، فإنَّ السلطنة عملت على تشديد الإجراءات الخاصة بمنع تصاريح العمل، أو الزيارة حرصاً على عدم استقدام نساء بغرض الاتجار، أو الدعاية، وفي هذا السياق تتابع السلطنة تنفيذ قانون مكافحة الاتجار بالبشر الذي صدر في ٢٠٠٨، من خلال اللجنة الوطنية لمكافحة الاتجار بالبشر التي أعدت خطة متكاملة في سبيل التصدي لهذه المشكلات. ولم تَسُنْ الحكومة أيَّ تشريعات جديدة منذ آخر تقرير، وإنما هناك قرارات أُصدِرَتْ بـهذا الشأن لحماية العمال المترليين من الاستغلال أو الاتجار بهم، كما تم تقيين إصدار التأشيرات الخاصة بالقوى العاملة المترلية بـهدف تعزيز دور الأسرة في تنشئة الأبناء.

٥٣ - وبالإشارة إلى توصية اللجنة (٢٨) بشأن تعزيز تدابير الدعم مثل: المأوى، وخدمات إسداء المشورة، وإعادة التأهيل على كامل تراب أراضي الدولة؛ فإنه تحدُّر الإشارة إلى أنَّ السلطنة شَكَّلت آلية جديدة في إطار وزارة التنمية الاجتماعية من خلال إنشاء دائرة الحماية الأسرية التي يتبعها دار الوفاق لحماية المرأة من العنف. من فيهم النساء اللائي تعرضن للاتجار، وذلك منذ عام ٢٠١٢. وتقوم الدار بتوفير الإيواء المؤقت للحالات، وتقدم العديد من البرامج الاجتماعية والنفسية والاستشارات القانونية، ومقاضاة الجناة، والعمل على تلبية احتياجات الضحايا، وحل مشكلاتهم. وتقوم دار الوفاق بتوفير الحماية العاجلة والإقامة المؤقتة والغذاء والملابس المناسبين والمستلزمات اليومية. كما تقوم بـالآتي:

- (أ) السماح لهم بإجراء المكالمات الهاتفية مع أهلهم وذويهم.
- (ب) تقديم المشورة القانونية.
- (ج) تقييم الحالة النفسية والاجتماعية والصحية للضحايا.
- (د) تقديم العلاج والتأهيل اللازمين.
- (هـ) التنسيق والتعاون مع الجهات المعنية ذات الاختصاص تمهدًا للانتهاء من التحقيقات والعودة لأوطانهن.
- (و) تقديم مختلف الخدمات الاجتماعية والنفسية والطبية.

(ز) تقدم العديد من البرامج الترفيهية والثقافية والرياضية التي تسهم في المساعدة على الاندماج في المجتمع.

٤٥ - كما تقوم شرطة عُمان السلطانية والادعاء العام باستقبال البلاغات والشكاوي سواء من امرأة أو رجل، وتحذّر إجراءات التحقيق من خلال الدوائر والأقسام المعنية بشرطة عُمان السلطانية، ومن ثم الإحالـة إلى الادعاء العام خلال (٤٨) ثـانٍ وأربعين ساعة لاتخاذ الإجراءات الـلـازمة. ويقوم الادعاء العام بمباشرة التحقيق مع المتهم خلال (٢٤) أربع وعشرين ساعة بعد الإحالـة من شرطة عُمان السلطانية، وعليـه، فإذاـمـاـنـيـتـمـ حـبـسـ المتـهـمـ اـحـتـيـاطـيـاـ لـهـنـ إـحـالـةـ مـلـفـ الشـكـوـيـ إـلـىـ الـمـكـمـةـ المـخـصـصـ،ـ وإـمـاـنـيـتـمـ يـطـلـقـ سـرـاحـهـ بـعـدـ قـرـارـ حـفـظـ الشـكـوـيـ.ـ وـتـقـمـ الـدـوـائـرـ الـجـزـائـيـ بـالـمـحاـكـمـ بـالـفـصـلـ فـيـ قـضـائـاـ الـعـنـفـ ضـدـ الـمـرأـةـ.

٥٥ - تستقبل وزارة الصحة المرأة التي تعرضت للعنف من خلال إجراء الفحص الطبي لها؛ للتأكد من نوعية العنف الذي تعرضت له، ومدى تأثيره عليها.

٥٦ - واتساقاً مع ملاحظات اللجنة الفقرة (٢٩)، والتوصية (٣٠) فإنه تحدـرـ الإـشـارـةـ إـلـىـ أنـ السـلـطـانـةـ تـضـمـنـ مـتـابـعـةـ إـلـيـجـرـاءـاتـ الـمـتـخـذـةـ بـشـأنـ الـمـوـقـوـفـينـ بـسـبـبـ جـرـائمـ الـإـتـحـارـ بـالـبـشـرـ باـعـتـبـارـهـمـ ضـحـايـاـ،ـ بـعـنـ فـيـهـمـ النـسـاءـ الـلـائـيـ يـعـمـلـنـ فـيـ الـبـغـاءـ،ـ وـتـعـاـمـلـهـمـ عـلـىـ هـذـاـ الـأـسـاسـ حـيـثـ لاـ يـتـمـ مـقـاضـاهـمـ باـعـتـبـارـهـمـ مـذـنبـينـ،ـ إـنـاـ باـعـتـبـارـهـمـ ضـحـايـاـ،ـ كـمـاـ عـمـلـتـ السـلـطـانـةـ عـلـىـ مـضـاعـفـةـ جـهـودـهـاـ لـمـقـاضـاهـ مـرـتـكـبـيـ جـرـائمـ الـإـتـحـارـ،ـ وـفـيـ هـذـاـ إـلـاطـارـ تـقـمـ بـالـتـنـسـيقـ وـالـتـعاـونـ مـعـ الـجـهـاتـ الـو~طنـيـةـ فـيـ بـلـدـانـ الـمـنـشـأـ وـالـعـبـورـ.

٥٧ - ويـكـنـ حـصـرـ الـحـالـاتـ الـخـاصـةـ بـالـإـتـحـارـ بـالـمـرأـةـ،ـ وـاستـغـلـالـهـاـ فـيـ السـلـطـانـةـ مـنـذـ عـامـ ٢٠١٣ـ،ـ وـإـلـىـ تـشـرـينـ الثـانـيـ/ـنوـفـمـبرـ ٢٠١٤ـ،ـ حـيـثـ تـمـ اـسـتـقـبـالـ عـدـدـ (١٨)ـ ثـانـيـ عـشـرـ حـالـةـ إـتـحـارـ بـالـبـشـرـ مـنـ جـنـسـيـاتـ مـخـلـفـةـ،ـ أـحـيلـتـ جـمـيـعـهـاـ إـلـىـ الـقـضـاءـ وـأـتـخـذـتـ بـشـأنـهاـ إـلـيـجـرـاءـاتـ وـفـقـاـ لـلـقـانـونـ.

٥٨ - تـوـجـدـ عـدـدـ جـهـاتـ حـكـومـيـةـ تـعـنـيـ بـمـكـافـحةـ جـمـيـعـ أـشـكـالـ الـإـتـحـارـ بـالـمـرأـةـ،ـ وـكـلـ جـهـةـ تـعـمـلـ حـسـبـ اـخـتـصـاصـهـاـ،ـ وـمـحـالـ عـمـلـهـاـ،ـ وـتـقـمـ بـدـورـهـاـ بـالـتـنـسـيقـ مـعـ الـجـهـاتـ الـأـخـرـىـ،ـ مـنـ بـيـنـهـاـ وـزـارـةـ التـنـمـيـةـ الـاجـتمـاعـيـةـ (ـالـمـديـرـيـةـ الـعـامـةـ لـلـتـنـمـيـةـ الـأـسـرـيـةـ)،ـ حـيـثـ تـقـمـ دـائـرـةـ الـإـرـشـادـ وـالـاسـتـشـارـاتـ الـأـسـرـيـةـ بـتـقـدـيمـ الـاسـتـشـارـاتـ الـأـسـرـيـةـ،ـ بـالـإـضـافـةـ إـلـىـ دـائـرـةـ الـحـمـاـيـةـ الـأـسـرـيـةـ الـتـيـ سـيـقـتـ إـلـيـهـاـ.

٥٩ - وـضـعـتـ اللـجـنةـ الـو~طنـيـةـ لـمـكـافـحةـ الـإـتـحـارـ بـالـبـشـرـ وـفقـ المـادـةـ (١١)ـ بـالـمـرـسـومـ السـلـطـانـيـ رقمـ (١٢٦ـ/ـ٢٠٠٨ـ)،ـ نـخـطـةـ سـنـوـيـةـ لـمـكـافـحةـ الـإـتـحـارـ بـالـبـشـرـ وـإـعـدـادـ قـاعـدـةـ بـيـانـاتـ بـالـتـنـسـيقـ مـعـ

الجهات المحلية والإقليمية والدولية وضع برامج لرعاية وتأهيل الصحايا والتوعية من خلال المطويات والمنشورات، والقيام بجميع الإجراءات لحماية المواطنين، والمقيمين من الاتجار بالبشر.

### **ثالثاً - متابعة تنفيذ مواد الاتفاقية الجزء الثاني المواد من (٧-٩)**

#### **المادة ٧ - المساواة في الحياة السياسية وال العامة**

المشاركة في مجلس عمان

٦٠ - تود السلطنة الإفادة - بشأن ما جاء في الملاحظات الختامية (٣١) للجنة الدولية لحقوق المرأة حول ضعف تمثيل النساء في المجلس الاستشاري والحكومة وجهاز القضاء والسلك الدبلوماسي - بأنها حريصة على مشاركة المرأة في جميع تلك المؤسسات، وال المجالس، حيث تختل المرأة العمانية موقع مختلفة في الحكومة والسلك الدبلوماسي، وفي الادعاء العام، أما بشأن مجلس الشورى والقضاء، فإنه على الرغم من تشجيع الحكومة على حصول المرأة على موقع في هاتين المؤسستين تحديداً بحكم أنها جهات انتخابية أو تنافسية، إلا أنه ينبغي الإشارة إلى أن هناك عوامل ثقافية، وأخرى اجتماعية (كما سبقت الإشارة) أعادت من وصول المرأة إلى هذه الواقع، ومع ذلك فإن العمل الحيث جارٍ نحو تمكين المرأة من الوصول إلى موقع متقدمة سواء عن طريق الانتخاب أو التنافس أو من خلال بدائل مساندة القرارات المدعومة بمراسيم سلطانية.

٦١ - تم إحداث تعديلات على النظام الأساسي للدولة (الدستور) في عام ٢٠١١ ، تتعلق بالصلاحيات التشريعية والرقابية لمجلس عُمان (مجلس الدولة والشورى)، وقد نص هذا النظام على حق المرأة في الانتخاب والترشح لعضوية مجلس الشورى. ولم يميز قانون انتخابات أعضاء مجلس الشورى الصادر بالمرسوم السلطاني رقم (٢٠١٣/٥٨) في الترشح لعضوية المجلس أو الانتخاب بين الذكر أو الأنثى، ويتمتع مجلس الشورى بصلاحيات عديدة في الجوانب التشريعية والاقتصادية والاجتماعية وغيرها. وتشكل النساء في قوام المجلس في الفترة السابعة (٢٠١١-٢٠١٥) حوالي (١ في المائة)، وتكرر الحال في قوام المجلس في الفترة الثامنة (٢٠١٥-٢٠١٩)، وهنا يبرز تحديًّ بشأن قدرة المرأة في الحصول على نسب أكبر في نتائج الانتخابات، وخاصة أن نسب مشاركة الناخبات كانت كبيرة، فخلال الدورتين السابعة والثامنة كانت النسبة (٤٠ في المائة) و (٤٤ في المائة)، على التوالي من الأصوات الناخبة، وسيكون هذا التحدي مجالاً للعمل القادم للجهة المعنية بالمرأة، حيث تخطط لجنة متابعة تنفيذ

الاتفاقية في السلطنة، للعمل على عقد عدد من الفعاليات المختلفة بشأن التدابير الخاصة المؤقتة للمرأة، بما فيها المساعي المتعلقة بالانتخابات والمناصب العليا. مرفق رقم (٨) مشاركة المرأة في مجلس الشورى.

٦٢ - ويعتبر مجلس الدولة هو الغرفة الثانية المعنية بالتشريع، وهو هيئة يعينها جلالة السلطان، وتشكل النساء في قوام المجلس حوالي (١٨ في المائة) من أعضائه في الفترة (١١-٢٠١٥) وبنسبة (٤٥٪ في المائة) في الفترة (٢٠١٥-٢٠١٩) مرفق رقم (٩) مشاركة المرأة في مجلس الدولة.

٦٣ - وبالإشارة إلى الملاحظة الختامية (٣٢) المعنية باعتماد قوانين وسياسات ترمي إلى تعزيز مشاركة المرأة الكاملة على قدم المساواة مع الرجل في عملية صنع القرار في جميع مناحي الحياة العامة والسياسية والمهنية وفقاً للمادة (٧) من الاتفاقية، والتوصية العامة رقم ٢٣ (١٩٩٧) للجنة، واعتماد تدابير خاصة مؤقتة وفقاً للفقرة (١) من المادة (٤) من الاتفاقية، والتوصية العامة ٢٥ (٢٠٠٤) للجنة، فنود الإفادة بأنه من أجل ضمان تحقيق نتائج أفضل للمرأة في انتخابات مجلس الشورى في دورتيه: السابعة (٢٠١١-٢٠١٥)، والثانية (٢٠١٥-٢٠١٩)، فقد تم تهيئه وتجهيز مقار جمعيات المرأة العُمانية ضمن إطار القوانين واللوائح العمل ونصب خيام بمقار الجمعيات ذات المباني المستأجرة في الولايات التي بها مترشحات، والاستعانة ببعض مباني مراكز الوفاء الاجتماعي بالولايات التي لا يوجد بها جمعيات ذات مساحات كافية لنصب خيام. كما تم توفير المعدات والأجهزة في المقرات. وتم الإعلان في الصحف عن الدعاية الانتخابية لكل مترشحة، وتنفيذ برنامج تدريبي في مجال تعزيز وبناء قدرات ومهارات المرأة العُمانية في عملية الشورى لعدد (٦٠) مترشحة من مختلف محافظات السلطنة خلال الفترة من ٣٠ نيسان/أبريل - ١٨ أيار/مايو ٢٠١١، وفي سياق التحضيرات لانتخابات مجلس الشورى في دورته السابعة تم عقد جلسة حوارية حول أهمية دور المرأة العُمانية في مجلس الشورى ضمن فعاليات الملتقى العلمي: "تمكين ومسؤولية اجتماعية" في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١، شارك فيها عدد من أصحاب السعادة، والخبراء، وعدد واسع من النساء اللائي ترشحن لعضوية المجلس. وعملت وزارة التنمية الاجتماعية على إعداد وطباعة دليل تدريبي حول إدارة العملية الانتخابية وتدريب المترشحات لعضوية المجلس في دورته الثامنة، وعدهن (٢٠) مترشحة خلال الفترة من ٦-١٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥، على كيفية إدارة الحملات الانتخابية، كما تم دعم المرشحات بالدعائية الإعلامية في الصحف المحلية، ونظمت وزارة الداخلية ندوات بعنوان: "ملتقى الشورى" ، في جميع محافظات السلطنة. وتحدّف هذه الملتقى إلى توعية الناخبين

بدور أعضاء مجلس الشورى، وأهمية المشاركة الانتخابية، وقامت ببها كاملة في التلفزيون العمان.

#### المناصب في القضاء

٦٤ - تتوارد المرأة في مختلف مؤسسات الدولة، وعلى مختلف المناصب والمستويات، فهي أيضا متواجدة في السلك القضائي. حيث تم تعيين عدد من النساء في الوظائف المعاونة للقضاء، يشغلن وظيفة أمين سر في مختلف الدوائر القضائية، وفي جميع درجات المحاكم: الابتدائية، والاستئناف، والعليا، كما يتولين وظائف أخرى كباحثات اجتماعية، ومترجمات، فضلا عن انخراطهن في المهن المساعدة الأخرى، كالخامة، وبيوت الخبرة في شتى مجالات التخصص، والفرصة ممتاحة للمرأة للتنافس لشغل الوظائف القضائية.

٦٥ - بلغ إجمالي عدد النساء العاملات في الوظائف المعاونة للقضاء (رئيس ادعاء عام، وكيل ادعاء عام أول وثان، ومعاون) (٣٠) امرأة، كما بلغ عدد المحاميات العُمانيات في عام ٢٠١٤ (١٣٨) محامية من أصل (٢٣٦) محامياً، بينما كان عددهن عام ٢٠١٢ (٥٣) محامية. مرفق رقم (١٠) يوضح الشاغلات لبعض المناصب القضائية والمرفق (١١) يوضح إجمالي المحامين المشتغلين في السلطنة بنهاية عام ٢٠١٤.

#### المشاركة في المجالس البلدية والهيئات المنتخبة الأخرى

٦٦ - صدر قانون المجالس البلدية في عام ٢٠١١، بالمرسوم السلطاني رقم (٢٠١١/١١٦)، وقد أتاح هذا القانون للمرأة العُمانية التي لا يقل عمرها عن ثلاثين سنة الترشح والانتخاب لعضوية المجالس البلدية، مما فتح الباب أمامها في هذا الإطار لممارسة هذا الحق على قدم المساواة مع الرجل، وتعد هذه الانتخابات الأولى في مجالس البلدية.

٦٧ - وتأتي اختصاصات المجالس البلدية في حدود السياسة العامة للدولة، وخطتها التنموية، بتقديم الآراء والتوصيات بشأن تطوير النظم والخدمات البلدية سواء المتعلقة بالمشاريع الخدمية على اختلافها، والإجراءات الكفيلة بحماية البيئة من التلوث في نطاق المحافظة، ودراسة الشكاوى التي يقدمها المواطنين والجهات الأخرى بشأن المسائل التي تدخل في اختصاص المجلس، وله أن يطلب من الجهات المختصة البيانات اللازمة لبحث هذه الشكاوى، ودراسة القضايا الاجتماعية والظواهر السلبية في المحافظة، واقتراح الحلول المناسبة لها، بالتعاون مع الجهات المختصة والتواصل مع المجتمع المحلي ومؤسسات القطاع الخاص، وعقد الاجتماعات، وتلقي الملاحظات والمقترنات التي تهدف إلى خدمة وتطوير المحافظة.

٦٨ - وتجدر الإشارة هنا إلى أن نسبة الناخبات في هذه الانتخابات كانت كبيرة حيث بلغت (٤٤ في المائة)، واستطاعت المرأة العُمانية أن تفوز بأربعة مقاعد لعضوية المجالس البلدية في فترته الأولى في عام ٢٠١٢، حيث تصدرت (٣) منها قائمة ولاياتها في محافظة مسقط، أما في إحدى ولايات محافظة شمال الباطنة فكان ترتيبها الثالث، هذا إلى جانب تعيين عدد (٦) عضوات، يمثلن الجهات الحكومية وأهل المشورة والرأي، في عضوية هذه المجالس من الإجمالي الكلي لعدد الأعضاء وهو (٣٢٧)، وبهذا تكون نسبة مشاركة المرأة الإجمالية في المجالس البلدية (٣ في المائة).

٦٩ - ولتعزيز دور ومشاركة المرأة في المجالس البلدية تم عقد جلسة حوارية حول المجالس البلدية واحتصاصاتها، وأهمية مشاركة المرأة العُمانية في عضوية هذه المجالس والتحديات التي تواجهها، وذلك ضمن فعاليات الاحتفال بيوم المرأة العُمانية في تشرين الأول / أكتوبر ٢٠١٢.

٧٠ - وتفعيلاً لدور المرأة القيادي، فإن غرفة تجارة وصناعة عُمان خصصت لجنة تُعنَى بصاحبات الأعمال تحت مسمى منتدى صاحبات الأعمال، وكانت هذه اللجنة بقضايا صاحبات الأعمال ودراسة المشكلات والمعوقات التي تواجههن في سوق العمل. كما تم إنشاء لجان لصاحبات الأعمال على مستوى المحافظات، حيث يتراوح عدد الملتحقات بمجالس إدارة لجان صاحبات الأعمال على مستوى السلطنة (١٤٦) عضوة.

٧١ - شاركت عدد من صاحبات الأعمال في انتخابات غرفة تجارة وصناعة عُمان، حيث تقدمت عدد (٧) من صاحبات الأعمال للتنافس على عضوية مجلس الإدارة في فروع الغرفة المختلفة خلال الفترة من (٢٠١٤-٢٠١٧)، وفازت عدد (٢) من صاحبات الأعمال بعضوية المجلس، كما ضم المجلس في دورته السابقة (٢٠١١-٢٠١٤) عدد (٢) من صاحبات الأعمال. مرفق رقم (١٢) عدد صاحبات الأعمال المسجلات لعام ٢٠١٥.

#### المناصب العامة في الخدمة المدنية

٧٢ - إن التطورات السريعة التي يمر بها المجتمع العُماني نتيجة التقدم العلمي والتكنولوجي في مختلف المجالات، بالإضافة إلى التطورات المتسارعة في وسائل الاتصال وتقنية المعلومات، قد انعكست بصورة إيجابية على وظيفة المرأة ومشاركتها، وأحدثت تطويراً في الثقافة المحيطة بالمرأة العُمانية، والمؤثرة فيها. وعليه، فقد أصبحت مشاركة المرأة العُمانية الفاعلة ضرورةً ملحةً لضمان تكامل المنظومة التنموية بالبلاد، فتقلدت المرأة العديد من الوظائف القيادية والإشرافية في الخدمة المدنية بلغت نسبتها (٢٢ في المائة) في الإدارة العليا، والوسطى، وال مباشرة بنهاية عام ٢٠١٤، بينما كانت النسبة (١٠,٢ في المائة) عام ٢٠١٢.

٧٣ - ومن حيث إسهامات المرأة العُمانية في القوى العاملة بالسلطنة، فإننا نجد أن نسبة الموظفات العُمانيات في القطاع الحكومي لعام ٢٠١٤، قد بلغت (٥٤ في المائة)، بينما بلغت نسبة العُمانيات الموظفات في القطاع الخاص المسجلات في الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية لذات العام (٢٣ في المائة) كما أن هذه التطورات أتاحت للمرأة العُمانية أن تتمكن، وفي فترة وجيزة نسبياً، وتسهم بكافءة في مختلف المجالات.

٧٤ - ومن الحقائب الوزارية التي تشغله المرأة العُمانية حالياً (وزارة التعليم العالي، وزارة التربية والتعليم)، ورتبة وزيرة بالهيئة العامة للصناعات الحرافية، وشغلها درجة وكيلة بوزارة القوى العاملة، ووزارة السياحة، كما تشغله عدداً من الوظائف الإشرافية القيادية: (سفيرة، ومستشار، وخبيرة، ومديرة عامة، مساعدة لرئيس الجامعة، ومديرة دائرة، ...). مرفق رقم (١٣) كشف بالمناصب التي تحملها المرأة في الإدارة العليا والوسطى وال مباشرة.

#### المشاركة في المنظمات الحكومية والجمعيات غير الحكومية والقطاع الخاص

٧٥ - ورداً على الملاحظة رقم (٣٢/ب) بشأن تنظيم أنشطة لتوسيع المجتمع في مجده بخصوص أهمية المساواة بين الجنسين ومشاركة المرأة في صنع القرار، بما في ذلك توفير الدعم لتدريب المنظمات النسائية غير الحكومية في المجالات التي تشملها أحكام الاتفاقية والاجتهادات الفقهية للجنة، وخاصة فيما يتعلق بالمادتين (٧ و ٨) من الاتفاقية، وبالتوصيتين العامتين (٢٣ و ٢٥)؛ فقد سعت وزارة التنمية الاجتماعية خلال الأعوام الأخيرة إلى استحداث العديد من البرامج التدريبية المختلفة التي تساند هذه الجمعيات للقيام بدورها في المجتمع وفقاً لأهدافها التي أُشْهِرَتْ لأجلها، والتي كان آخرها مرتكزاً على تعزيز ودعم قدرات جمعيات المرأة العُمانية بما يكفل مسانتها الفاعلة في التنمية الشاملة، وإبراز مشاركتها الرائدة في هذا المجال، وربط هذا التدريب بمسابقة بين الجمعيات، انطلقت أولى مراحلها ضمن فعاليات الاحتفال بيوم المرأة العُمانية في عام ٢٠١٣، تحت مسمى ”دور جمعيات المرأة العُمانية في تنمية المجتمع“ فتقدمت الجمعيات بمشروعات تنمية متميزة في خدمة المجتمع. هذه المسابقة التي تعد أداة مهمة لتطوير ودعم أداء جمعيات المرأة وتنظيم عملها، ومسانتها في دفع هذه القدرات وتطويرها لخدمة مجتمعها واستثمار مواردها البشرية والمادية، وما زالت هذه المسابقة مستمرة حتى عام ٢٠١٥. مرفق رقم (١٤) يبين عدد من الدورات التي قدمت لجمعيات المرأة العمانية خلال الفترة من (٢٠١٤-٢٠١٢).

٧٦ - ورداً على الملاحظة (٣٢/د) بتقديم قيام بيئة تمكينية للمجتمع المدني، ولا سيما للمنظمات النسائية غير الحكومية المتخصصة، وإدراكاً من السلطنة بأهمية العمل

الأهلي إجمالاً، والجمعيات المرتبطة بالمرأة، فقد عملت على تشجيع وتطوير نواة جمعيات المرأة التي ظهرت في أوائل السبعينيات من القرن الماضي، وعملت على توسيع انتشارها في كل محافظات السلطنة وتتمتع هذه الجمعيات بالصفة الاستقلالية، حيث تقر خططها وبرامجها وأنشطتها من قبل مجالس الإدارات المنتخبة فيها. ومع التشجيع والدعم الذي توليه الحكومة للمجتمع المدني، فإنه يتوقع تزايد عدد الجمعيات في مجال المرأة، حيث ارتفع عدد هذه الجمعيات من (٥٣) جمعية بعام ٢٠١١ إلى (٦٠) جمعية نسائية في عام ٢٠١٥.

٧٧ - مواكبةً للتطور والتغيير الحاصل في المجتمع فقد عملت بعض جمعيات المرأة العُمانية على إجراء تعديلات على رؤيتها وأهدافها واحتياجاتها، فأخذت البرامج المقدمة للمرأة منحًى جديداً يتواءم مع تطور دور هذه المنظمات، والذي ارتبط بعده التطور الذي حصل في مسار حركة المجتمع المدني في المنطقة العربية والخليجية خلال العقدين الأخيرين، أي الانتقال من بعد الخيري إلى أبعاد التنمية والحقوق. فالثقافة العربية خلال الفترات الماضية شجعت على نشوء الجمعيات والمنظمات الخيرية، وهي السمة التي لازمت كل الجمعيات التي نشأت في دول الخليج العربي؛ ومن ثم تطور دورها إلى القيام بمهام تنموية، فأصبحت قضية تمكين المرأة من القضايا المهمة التي تركز جمعيات المرأة العُمانية وغيرها من الجمعيات وأنشطتها وبرامجها عليها.

٧٨ - تشارك المرأة العُمانية في الجمعيات الخيرية والمهنية ببعضها البعض في الجمعيات العمومية، أو في إدارة مجالس هذه الجمعيات، ويعكس المرفق رقم (١٥) نسبة وعدد تواجد المرأة في هذه الجمعيات.

٧٩ - نفذت برامج تدريبية لبناء قدرات ومهارات المرأة العُمانية، وتعزيز الثقة بالنفس لديها، ولدى أسرها بمشاركة بين الحكومة، والمجتمع المدني، وبعض منها كان قد تم بمبادرة من منظمات المجتمع المدني، ومن هذه البرامج برنامج التنمية الذاتية للمرأة (سبرينج بورد) الذي نُفذَ في كافة محافظات السلطنة، والمعنى بتنمية قدرات ومهارات المرأة العُمانية، وبناء الثقة فيها، وفي قدراتها، واستفادت منه عدد (١٥٠) مشاركة، وذلك خلال الأعوام (٢٠١٢-٢٠١٣)، وما زال التدريب على هذا البرنامج مستمراً.

٨٠ - وتأييдаً للدور المؤثر للمرأة في المجتمع فقد تم تنفيذ برنامج إعداد سفيرات للسلامة على الطريق، وذلك للمساهمة في الحد من الحوادث المرورية، حيث تم تدريب (٤٦) مدربة من النساء من عضوات جمعيات المرأة العُمانية المنتشرة في ربوع السلطنة ممن لديهن القدرة والكفاءة في الاتصال، والتواصل مع أفراد المجتمع، ونُفذَ هذا البرنامج على مراحلتين: الأولى كانت دورة تدريبية، والمرحلة الثانية كانت عبارة عن حلقات عمل توعوية للأفراد في

الجتمع، بلغ عددها (٢٤) حلقة استفاد منها (٦٩٠) شخص، وذلك خلال عامي ٢٠١٣-٢٠١٢.

٨١ - لعبت المرأة العاملة في سلطنة عُمان دوراً ملحوظاً في القطاع الخاص؛ حيث شاركت في عضوية اللجان العمالية التمثيلية التي نص قانون العمل على إنشائها، كما تشارك حالياً في عضوية النقابات العمالية بعد تعديل قانون العمل. بوجب المرسومين السلطانيين رقميّ (٧٤/٢٠٠٦) و (١١٢/٢٠٠٦)، والقرارات الوزارية الصادرة تنفيذاً لها، وما تضمنه هذه الأحكام من النص على إنشاء النقابات العمالية، والاتحادات العمالية، والاتحاد العام لعمال سلطنة عُمان، وتنظيم المفاوضة الجماعية، وإقرار حق الإضراب، وتعزز مبدأ الحرية النقابية.

٨٢ - وكان للمرأة النقابية حضوراً ملحوظاً في الدورة الأولى والثانية (٢٠١٤ و ٢٠١٠) لانتخابات مجلس إدارة الاتحاد العام لعمال سلطنة عُمان، حيث حصلت عضوتان على مقاعد في مجلس الإدارة.

٨٣ - وتوجد بالاتحاد العام لعمال سلطنة لجنة باسم لجنة المرأة العاملة، تُعنى هذه اللجنة بالاهتمام بقضايا المرأة العاملة، وتعزيز مشاركتها في العمل النقابي، حيث تقوم اللجنة بالتوعية بالقوانين والتشريعات التي تنظم عمل المرأة في السلطنة، ورئيسة لجنة المرأة عضوة في لجنة شؤون عمل المرأة العربية التابعة لمنظمة العمل العربية، للفترة من (٢٠١٤-٢٠١٢)، وال فترة (٢٠١٦-٢٠١٤)، وهي عضوة كذلك في المجلس المركزي للاتحاد الدولي للنقابات، وقادت هذه اللجنة في العام ٢٠١٤ بتكرييم أقدم (٢٠) امرأة عاملة من أكملن في العمل سنوات طويلة تصل إلى (٣٠) عاماً.

#### التدابير التنفيذية والمؤسسية لبناء قدرات المرأة في المجال السياسي

٨٤ - عملت وزارة التنمية الاجتماعية على رفع قدرات المرأة في المجال السياسي من خلال برامج التأهيل والتدريب بمشاركة على المستوى الداخلي والخارجي، فنفّذتْ مجموعة من البرامج لتأهيل القيادات النسائية على المستوى الداخلي خلال الأعوام (٢٠١٠-٢٠١٢) في مجالات التخطيط الاستراتيجي وبرامج الإدارة الفاعلة لعدد (١٢٠) امرأة لكل برنامج، و (٦٠) امرأة لبرنامج التوعية القانونية من المطروحات، ومن باب الذكر، وليس الحصر، في المشاركات الخارجية فقد شاركت السلطنة في الدورة التدريبية المعنية بإعداد قيادات نسائية شابة فاعلة في الحياة السياسية والاجتماعية التي عقدتها منظمة المرأة العربية خلال الفترة من ٣٠ حزيران/يونيه إلى ٢ تموز/ يوليه ٢٠١٣، بالقاهرة، ودورة التوعية والتثقيف حول مشاركة المرأة في الحياة السياسية، والتي نظمتها منظمة المرأة العربية خلال العامين ٢٠١٢

و ٢٠١٤ بالقاهرة، كما شاركت في دورة تدريب مدربيات في مجال السياسة التي عقدتها الجهة نفسها خلال الفترة من ١٤-١٠ آب/أغسطس ٢٠١٤.

٨٥ - ولإعداد مدربيات عُمانيات متخصصات في المجالات الاجتماعية والسياسية والقانونية تم تنفيذ (٣) دورات تدريبية لعدد (٢٠) من الكوادر العاملة في مجال المرأة خلال عام (٢٠١٢-٢٠١٣)، وتم تنفيذ النسخة الثانية من البرنامج ذاته عام (٢٠١٤-٢٠١٥) لعدد (٢٠) من الموظفات من وزارة التنمية الاجتماعية، وعضوات من جمعيات المرأة العُمانية.

#### المادة ٨ - التمثيل الدولي

٨٦ - تشارك المرأة العُمانية الرجل في تمثيل دولتها في المحافل الدولية، حيث إن هناك العديد من الموظفات العُمانيات اللائي يعملن في السلك الدبلوماسي، ويعملن في سفارات السلطنة، ومندوبياتها، ومنهن سفيرات في عددٍ من الدول، كما أن المندوبة الدائمة للسلطنة لدى الأمم المتحدة ترأست لجنة الإعلام التابعة لمنظمة الأمم المتحدة خلال الفترة من نيسان/أبريل ٢٠١٣ إلى نيسان/أبريل ٢٠١٥.

٨٧ - شهد تمثيل المرأة في المجال الدبلوماسي تطوراً ملحوظاً خلال السنوات الأخيرة (١١-٢٠١٥) فقد بلغ عدد النساء العاملات في وزارة الخارجية نحو (٢١٩) موظفة، حيث تشكل المرأة ما نسبته (١١) في المائة من العاملين في السلك الدبلوماسي، وقد احتلت المرأة العُمانية مناصب رئيسية في العمل الدبلوماسي كالسفيرة، وغيرها. المرفق رقم (١٦) يبين المناصب التي تتحلها المرأة في العمل الدبلوماسي.

٨٨ - تشارك المرأة العُمانية العاملة في جميع الوزارات والهيئات الحكومية في الوفود التي تمثل الدولة وفي اللجان الحكومية على المستوى الدولي، والإقليمي، وفي المؤتمرات، والندوات، والفعاليات الأخرى التي تشارك فيها وفود الدولة. كما تقوم العديد من النساء برئاسة تلك الوفود بحكم مناصبهن القيادية في جميع المجالات.

٨٩ - تم تعيين أحد كوادر المركز الوطني للإحصاء والمعلومات كضابط اتصال لموضوع النوع الاجتماعي لمنظمة الإسكوا، كما شارك المركز في حلقة عمل حول تطوير مؤشرات النوع الاجتماعي في الوطن العربي مع منظمة الإسكوا، والتي عُقدت في تركيا في عام ٢٠١٤، إضافة إلى المشاركة في ورشة عمل لإحصاءات النوع الاجتماعي، والتينظمتها الأمم المتحدة، بالتعاون مع الإسكوا، وقسم إحصاءات النوع الاجتماعي بالمملكة الأردنية الهاشمية عام ٢٠١٤.

٩٠ - تساهم نساء عُمانيات من ذوات الخبرة حالياً في جان متعددة على المستوى الدولي، منها مندوبة لدى منظمة التجارة العالمية ومندوبة للسلطنة لدى الأمم المتحدة، ونائبة لرئيس لجنة التنسيق للنساء البرلمانيات التابعة لاتحاد البرلمان الدولي عام ٢٠١٤، ومنها منصب مدير عام مساعد للمنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة الإيسسكو، في عام ٢٠١٣، ومنها من هي عضو في معهد اليونسكو للتخطيط في عام ٢٠١٤.

#### المادة ٩ - الجنسية

٩١ - بالإشارة إلى الملاحظة (٣٣) بشأن عدم مساواة النساء مع الرجال في التمتع بالحقوق ذاتها في الجنسية، وإلى التوصية (٣٤) التي تدعو إلى سحب التحفظات على المادة (٩) من الاتفاقية، وإلى تنقيح القوانين الوطنية لمنح النساء العُمانيات حقوقاً تؤدي إلى مساواهن مع الرجال، فيما يتعلق بنقل جنسيتهن إلى الأطفال المولودين من آباء أجانب، وإلى أزواجهن الأجانب، حيث تحفظت السلطنة على هذه المادة منعاً من ازدواج الجنسية، وعملاً بما أقره القانون الدولي بأن قانون الجنسية من الأمور المترюكة لطلق تصرف المشرع الداخلي في كل دولة، وفي الأصل يحصل الابن على جنسية أبيه، إلا أنه بإمكانه الحصول على جنسية أمه في بعض الأحوال، متى ما توافرت الاشتراطات التي نص عليها قانون الجنسية في ذلك.

٩٢ - وقد أقر مجلس الوزراء استثناء أبناء العُمانيات المتزوجات من أجانب من شرط الحصول على الجنسية العُمانية للالتحاق بمؤسسات التعليم العالي. موجب ضوابط معينة، حيث يتم تزويد هذه الفئة برسالة من وزارة الداخلية إلى مركز القبول الموحد لتوفير فرص الالتحاق بمؤسسات التعليم العالي بالسلطنة، كما صدرت في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥. موجب قرار وزير الصحة رقم (٢٠١٥/١٣٥) لائحة العلاج في الخارج، حيث كان من بين الحالات التي يمكن أن يتم إيفاد المريض للعلاج في الخارج الوافدين المتزوجين من عُمانيات وأبناء العُمانية من زوج أجنبي.

٩٣ - جاء قانون الجنسية العُمانية الصادر بموجب المرسوم السلطاني رقم (٢٠١٤/٣٨) ليُلغى قانون تنظيم الجنسية العُمانية الصادر بالمرسوم السلطاني رقم (٣/٨٣)، وليركز على أن للمرأة حقاً مساوياً للرجل من حيث اكتساب جنسيتها، أو الاحتفاظ بها، أو تغييرها، دون أن تفرض عليها جنسية الزوج، أو أن تصبح بلا جنسية.

٩٤ - لا يوجد أي تمييز بين الرجل والمرأة فيما يتعلق بالمواطنة، حيث قضت المادة (١١) من قانون الجنسية العُمانية، بأن كل من ولد في عُمان من أب عُماني فهو عُماني، سواء أكان ذكراً أم أنثى، كما لا يؤثر زواج المرأة من أجنبي على جنسيتها، فتظل محتفظة بالجنسية

العُمانية، ما لم تقرر التنازل عنها لاكتساب جنسية زوجها، فهي لا تجبر على التنازل عن جنسيتها للانضواء تحت جنسية زوجها، كما لا تفقد جنسيتها بحرب زواجه من أجنبي، بالإضافة إلى أنه يحق للعمانية التي تنازلت عن جنسيتها، واكتسبت جنسية الزوج، طلب استرداد جنسيتها العُمانية، عبر طلب يقدّم للجهة المختصة، كما أن قانون الجنسية العُمانية قد أجاز للأجنبية زوجة المواطن العماني أو أرملته أو مطلقته التقدّم بطلب الحصول على الجنسية العُمانية على أن يكون زواجه قد تم بموافقة مسبقة من وزارة الداخلية.

٩٥ - أكد قانون الطفل الصادر بموجب المرسوم السلطاني رقم (٢٠١٤/٢٢) عير المادة (١٠) بأن للطفل منذ ولادته الحق في أن تكون له جنسية، وتケفل له الدولة التمتع بهذا الحق وفقاً لأحكام قانون الجنسية العُمانية، ووفقاً للحالات التي حددتها له المادة (١١) من القانون، والتي في الأصل تتقرر فيها الجنسية تبعاً لجنسية الأب (حق الدم)، ويعتبر عمانيّاً كل من ولد في عُمان أو خارجها من أبي عماني، كما يعتبر عمانيّاً من ولد من أم أجنبية، وكان أبوه عمانيّاً بصفة أصلية، وأصبح بلا جنسية، شريطة أن يكون زواج أبيه قد تم بالموافقة المسبقة من جهة الاختصاص، بالإضافة إلى أن الجنسية تتقرر تبعاً للأم العُمانية في حال أن المولود لم يثبت نسبة شرعاً لأب، سواء ولد في عُمان أو خارجها، أو من ولد من أم عُمانية، وكان أبوه عمانيّاً، ثم أصبح بلا جنسية، أما من ولد من أبوين مجهولين، فقد كفل القانون منحه الجنسية العُمانية إذا ولد في عُمان (حق الإقليم).

٩٦ - كما يجوز منح الجنسية العُمانية للقاصر ولد المرأة العُمانية من زوجها الأجنبي إذا توافرت فيه الشروط التي أوردها المادة (١٨) من قانون الجنسية، مع العلم بأنه تتم معاملة أبناء المواطنة العُمانية المولودين في السلطنة من أبي أجنبي إذا كان العائل الوحيد لوالدته سواء كان يعمل بالقطاع الخاص أو يرغب بالعمل فيه، معاملة العُمانيين. ويتم تزويد هذه الفتاة بر رسالة من وزارة الداخلية، ووزارةقوى العاملة، والميّة العامة لسجل القوى العاملة لتوفير فرص عمل لهم.

٩٧ - علماً بأن وثائق الزواج الجديدة المسجلة لعام ٢٠١٤، لزواج العُمانيين من غير العُمانيات قد بلغ (٢٣٨) وثيقة، وعدد العُمانيات الالاتي تزوجن من غير العُمانيين قد بلغ (٢٨٦) حالة زواج.

٩٨ - أجاز القانون للأجنبى اكتساب الجنسية العُمانية وفق الشروط التي حددتها المادة (١٥)، ومنها الإقامة في سلطنة عُمان مدة لا تقل عن (٢٠) عاماً، أو (١٥) إذا كان متزوجاً بعمانية، على أن يكون زواجه قد تم بموافقة مسبقة من الجهة المختصة، وله منها

ولد، كما يجوز للأجنبية زوجة العماني التقدم بطلب الحصول على الجنسية العمانية، إذا انقضى على زواجهما وإقامتها معه مدة لا تقل عن عشرة أعوام.

٩٩ - وفيما يخص اشتراط الإقامة لمدة لا تقل عن (١٥) عاماً لحصول زوج العمانية الأجنبية على الجنسية العمانية، فإن هذا الشرط قد وضع للتأكد من استقرار العلاقة الزوجية وديومتها بهدف رفع قدر و شأن المرأة وأن لا تكون وسيلة لتحقيق غاية في نفس الزوج.

#### رابعاً - متابعة تنفيذ مواد الاتفاقية الجزء الثالث المواد من (١٠ - ١٤)

##### المادة ١٠ - التعليم

١٠٠ - بالإشارة إلى ملاحظة اللجنة (٣٥) بشأن عدم توفير التعليم الإلزامي والمحابي للجميع، وكذلك حيال عدم توافر معلومات عن معدلات وأسباب توقف الفتيات عن الدراسة في المراحل التعليمية، وإلى التوصية (٣٦) بشأن جعل التعليم الزامياً ومتاح للجميع ومواصلة بذل الجهد لضمان حصول النساء والفتيات على التعليم على قدم المساواة مع الرجال واتخاذ التدابير اللازمة للتصدي للقواعد النمطية الجنسانية التقليدية وتقديم معلومات تفصيلية لا سيما احصاءات مصنفة حسب الجنس والعمر عن التعليم، فتجدر الإشارة هنا إلى أن قانون الطفل الصادر بالمرسوم السلطاني رقم (٢٠١٤/٢٢) في المادة (٣٦) أقر بمحاجنة التعليم في المدارس الحكومية حتى إتمام مرحلة التعليم ما بعد الأساسي، وكذلك إلزامية التعليم حتى إتمام مرحلة التعليم الأساسي، وأوجبت المادة ذاتها علىولي الأمر مسؤولية تسجيل الطفل، وانتظامه في المدرسة، والخليولة دون تسرّبه منها، وعاقب القانون في المادة (٧٠) ولـي الأمر في حال مخالفته المادة السابقة.

١٠١ - وتجدر الإشارة بأن التعليم في السلطنة متاح للجميع وتتوافر فرص متساوية للنساء والفتيات في التعليم، وتصدر وزارة التربية والتعليم تقارير إحصائية سنوية وتصنف الإحصاءات المتعلقة بالتعليم حسب الجنس والعمر سواء للطلبة العمانيين أو غير العمانيين كما يراعي هذا التصنيف التقارير الصادرة عن المركز الوطني للإحصاء والمعلومات. المرفق رقم (١٧) يوضح الطلبة الدارسين في المدارس الحكومية حسب الجنس والصفوف (أساسي وعام وما بعد الأساسي) لعام ٢٠١٤/٢٠١٥ الم��ق (١٨) يوضح الطلبة الدارسين في المدارس الخاصة حسب الجنس والصفوف.

١٠٢ - لم يميز النظام الأساسي للدولة (الدستور) في السلطنة بين النساء والرجال في التعليم، ويتبين ذلك ليس فقط فيما جاء في المادة (١٧) الخاصة بالمساواة بين الجنسين، والتي تعد

مادة أساسية يقاس عليها كل ما يتعلق بالحقوق والواجبات العامة، وإنما أيضاً من خلال المادة (١٣) الخاصة بالمبادئ الثقافية التي أكدت على أن التعليم ركن أساسي لتقدير المجتمع ترعاها الدولة، وتسعى لنشره وتعزيزه، وتتوفر الدولة التعليم العام، وتعمل على مكافحة الأمية، وتشجع على إنشاء المدارس والمعاهد الخاصة بإشراف من الدولة.

١٠٣ - نظمت السلطنة بمحض المرسوم السلطاني رقم (٤٨/٢٠١٢) السياسة العامة التي يسير عليها التعليم في السلطنة من خلال إنشاء مجلس التعليم للنهوض بالتعليم بمختلف أنواعه ومراحله ومخراجه، والعمل على ضمان جودته، وذلك بما يتفق والسياسة العامة للدولة وخطط التنمية وحاجات سوق العمل، حيث لم يتميز نظام مجلس التعليم في مواجهة بين الذكور والإثنيات. كما أنه أتاح فرصة الوصول إلى الدراسات والحصول على الدرجات العلمية في المؤسسات التعليمية من جميع الفئات في المناطق الريفية والحضرية، وتكون هذه المساواة مكفولة في مراحل التعليم كافة.

١٠٤ - وبينت المادة (٣٨) من قانون الطفل الأهداف التي يسعى التعليم في السلطنة لتحقيقها ومن بينها ما نص عليه البند (د) من ترسير قيم المساواة بين الأفراد، وعدم التمييز بينهم بسبب الدين أو الأصل أو العرق أو العنصر أو المركز الاجتماعي، أو أي سبب من أسباب التمييز الأخرى. و تعمل وزارة التربية والتعليم على مراجعة وإعداد المناهج التي تهدف إلى غرس المعارف والمهارات والاتجاهات، بحيث ترتبط مراجعة وتطوير المناهج بالتطورات الاقتصادية وسوق العمل والتطور العلمي والتكنولوجي والثقافي، وتساهم الكوادر الوطنية والخبرات المتواجدة في تطوير هذه المناهج دون تمييز بين النساء والرجال.

١٠٥ - تشير إحصاءات التعليم العام للعام الدراسي (٢٠١٤-٢٠١٥) إلى أن عدد المدارس الحكومية المخصصة للطلاب (١٩٢) مدرسة، وعدد (٥١١) مدارس مشتركة من جملة ٤٩٩ مدرسة في السلطنة، وبلغت نسبة الطلبات (٤٩,٩ في المائة)، ونسبة المعلمات (٧١ في المائة).

١٠٦ - تناح لفتاة والمرأة الفرص نفسها للوصول إلى برامج التعليم المستمرة، بما في ذلك برامج تعليم الكبار، ولا سيما تلك التي تهدف إلى تضييق أي فجوة قائمة بين الرجل والمرأة في التعليم، وتبذل السلطنة الجهد المستمر لخفض نسبة الأمية، فمنذ بداية عصر النهضة المباركة عام ١٩٧٠، سارت عملية حشو أمية الكبار جنباً إلى جنب مع نشر التعليم بين الصغار. المرفق رقم (١٩) عدد الإناث الدارسات بفصول حشو الأمية للعام الدراسي ٢٠١٤/٢٠١٥.

١٠٧ - ومن الجهد المبذولة لردم الفجوة في نسبة الأمية عند النساء مقارنة بالرجال ما أولته وزارة التربية والتعليم اهتماماً بالفتيات دون سن (١٨) سنة الالتي يجهلن القراءة والكتابة، فقد تم استحداث منهج الثقافة العامة من ضمن المواد الدراسية لتدرس محو الأمية، وتشتمل على تدريس مادة المهارات الحياتية، كما يتم تقديم برامج لا صافية لغصول محو الأمية تنفذ على مستوى الحي أو القرية، وتلعب جمعيات المرأة العمانية المنتشرة في ربوع السلطنة دوراً كبيراً في الإسهام في محو الأمية، وذلك من خلال فتح شعب محو الأمية للمرأة (سواء داخل الجمعية أو خارجها)، والإشراف على إدارتها أو تطوع أعضائها بالتدرис فيها أو مقابل مكافآت شهرية، وقد أسهمت كذلك برنامج القرى المتعلمة والمدارس المتعاونة في محو الأمية في القرى المستهدفة بالسلطنة.

١٠٨ - تتوفّر خدمة التوجيه الوظيفي والمهني لجميع الطلبة ذكوراً وإناثاً ب مختلف محافظات السلطنة، حيث تتم توعية الطالبات ب مختلف المسارات من الصف العاشر وحتى الصف الثاني عشر، مثل (مسار التعليم العالي، ومسار ريادة الأعمال، ومسار التدريب والتأهيل المهني والتكنولوجي) حسب إمكانيات وقدرات الطالبات والفرص المتاحة، كما يتم عقد ورش وبرامج تعرّيفية للطالبات بالمدارس كل عام دراسي، وفي هذا الإطار يتم استضافة رائدات أعمال من أسّسن مشاريع بعد إنتهاء فترة الدراسة بعراّcker التدريب المهني.

١٠٩ - كما سبقت الإشارة إليه في التقرير الأولى فلا يوجد تمييز في الألعاب الرياضية وفق المعايير الدولية المتبعة في هذا الشأن، كما لا يوجد تمييز في عدد المختصين من المشرفين والمشرفات، وجميع تصاميم المدارس بالسلطنة تتوفّر بها التجهيزات والملاءع المناسبة لكل لعبة وتخصص مساحات لمارسة الرياضة حسب المقاييس المعتادة.

١١٠ - تشتمل المناهج التربوية على معلومات تربوية حول الصحة الإنجابية، فقد تم تخصيص وحدة كاملة بعنوان التكاثر ونمو الجنين في الإنسان في مادة الأحياء للصف الثاني عشر، والتي تتكون من فصلين هما التكاثر في الإنسان، ونمو الجنين في الإنسان، وتم إدراج المواضيع المرتبطة بالصحة الإنجابية كالأمراض المنقولة جنسياً كمرض الإيدز وأعراضه وطرق انتقاله والوقاية منه، وكذلك الأمراض الأخرى كالهربس والزهري والسيلان مع مسبباتها وأعراضها وعلاجها. وتم التطرق للتقانات المرتبطة بتكاثر الإنسان كأطفال الأنابيب، والحقن الجهري للبويضة الثانوية، وتحميد الأجنة، والحيوانات المنوية، ونقل الأمشاج إلى قناة الببış. وقد وردت النظافة الشخصية في أكثر من موضع في مناهج العلوم، كما يوجد أيضاً في مادة المهارات الحياتية.

١١١ - حرصت وزارة التربية والتعليم كجهة متخصصة بتقدیم الخدمات التربوية والتعلیمية النوعية بتعليم الأشخاص ذوي الإعاقة (العقلية والسمعية والبصرية) بشكل عام، والمرأة من ضمنهم، وسَعَتِ الوزارة لدمج هذه الفئة في المجتمع، وذلك من خلال إشراكها في الفعاليات وألأنشطة بمختلف مجالاتها (الثقافية - الاجتماعية - الترفيهية - الرياضية) التي تقام على مستوى السلطنة، وعلى الصعيد الدولي.

١١٢ - تم تطبيق مشروع للطلاب من ذوي الإعاقة في المدارس الحكومية، وتشير الإحصاءات التعليمية إلى أن عدد الإناث طالبات بلغ (٦٠٠) طالبة في العام الدراسي (٢٠١٣/٢٠١٤)، وهو ما يشكل نسبة (٤٣ في المائة) من إجمالي الطلاب في تلك المدارس. المرفق رقم (٢٠) توزيع المدارس والشعب والطلاب في المدارس الحكومية التي تطبق مشروع ذوي الإعاقة حسب الجنس.

١١٣ - ويوجد في السلطنة حسب إحصاءات ٢٠١٣ (٦٣) مؤسسة للتعليم العالي، منها (٣٦) حكومية و (٢٧) خاصة، وقد بلغت نسبة الناجحات من خريجي الدبلوم العام للعام الدراسي (٢٠١٢/٢٠١٣) (٥٧,٥ في المائة). ويبين المرفق رقم (٢١) أعداد الطلبة العمانيين المقبولين في مؤسسات التعليم العالي داخل وخارج السلطنة حسب العام الأكاديمي والنوع.

١١٤ - أما بالنسبة للجامعات والكليات الخاصة، فقد بلغ عدد المقبولين فيها خلال نفس الفترة (٦٤٩/١٣) طالب وطالبة، منهم (١١٩٣) إناث و (٤٥٦) ذكور، بحيث تشكل طالبات نسبة (٨٢ في المائة) مما يشير بشكل واضح إلى ارتفاع نسبة الإناث الملتحقات بالتعليم العالي، وهذا ينطبق أيضاً على المؤسسات الحكومية التعليمية حيث تتفوق نسبة القبول من طالبات على نسبة الذكور، بلغت نسبة الأكاديميات في جامعة السلطان قابوس (٤٣ في المائة) من جملة الأكاديميين العمانيين.

١١٥ - وفي عام ٢٠١١، ونظراً لزيادة مخرجات التعليم العام قامت وزارة التعليم العالي بزيادة البعثات الداخلية إلى (٧٠٠٠) بعثة، والبعثات الخارجية إلى (١٥٠٠) بعثة، وعدد (٠٠٠) (١) بعثة للدراسات العليا للجنسين. حيث تناح المنح والبعثات بشكل متكافئ للإناث والذكور، وتبلغ نسبة الإناث من إجمالي الدارسين بالخارج لعام ٢٠١٢/٢٠١١ (٤٣,٥٣ في المائة)، كما بلغت نسبة الإناث الملتحقات بالتعليم العالي للعام الدراسي (٢٠١٣/٢٠١٤) (٥٩ في المائة)، وتدل هذه النسب على زيادة الاهتمام بالتأهيل العلمي العالي للمرأة. الجدول رقم (٢٢) أعداد الذكور وإناث الشاغلين مقاعد البعثات الداخلية التي نصت عليها التوجيهات السامية بتخصيص (٧٠٠٠) بعثة داخلية.

١١٦ - يُعدُّ برنامج تدريب المجتمع في مجال تقنية المعلومات الذي أطلق في عام ٢٠٠٩، جزءاً أساسياً من المبادرة الوطنية للتوعية والتدريب، ويهدف هذا المشروع إلى تعزيز التعلم المستمر لدى كافة فئات المجتمع، وتطوير قدراتهم ومهاراتهم في التعامل مع التقنية الرقمية، والتفاعل مع الخدمات الإلكترونية، وذلك من خلال البرامج التدريبية التي تقدمها (مراكز المجتمع المعرفية) للمجتمع كافة، وللمرأة خاصة. كما أن (مراكز المجتمع المعرفية) أحد أهم المحاور التي أوكلتها مبادرة عُمان الرقمية اهتماماً كبيراً، وذلك من أجل إتاحة الفرصة أمام أفراد المجتمع للوصول إلى آفاق واسعة في مجال تقنية المعلومات، إضافة إلى أن هذه المراكز تعمل على ردم الفجوة الرقمية بين أفراد المجتمع.

١١٧ - وتأكيداً للدور الذي تقوم به المرأة في البناء الحضاري والتنمية المستدامة سعى الهيئة العامة لتقنية المعلومات إلى إنشاء مراكز المجتمع المعرفية للمرأة في مختلف محافظات السلطنة بهدف توفير المعرفة الرقمية وفرص التدريب والتأهيل للمرأة في مجال تقنية المعلومات استفاد منها عدد (٣٦ ١٩٦) من النساء مقابل (٤٨٩ ١٩) من الرجال منذ عام (٢٠١٥-٢٠٠٩).

١١٨ - واستكمالاً لما يقوم به المركز الوطني للسلامة المعلوماتية هيئة تقنية المعلومات في تمكين المرأة في مجال التنمية الأسرية الإيجابية وحماية الطفل من مخاطر الإنترن特، تم تصميم برنامج السلامة المعلوماتية للمرأة والأسرة بهدف تأهيل المرأة العُمانية، وإكسابها المهارات الأساسية في مجال الأمن السيبراني بما يتماشى مع متطلبات العصر الرقمي، وبما يفيد الأسرة والمجتمع.

## المادة ١١ - العمل

١١٩ - بالإشارة إلى الملاحظة الختامية (٣٧) للجنة الدولية التي تشير إلى أن مشاركة المرأة في القوة العاملة متدنية، وتتركز على الفئات العمرية الشابة، والتوصية (٣٨) اعتماد اتفاقيتي العمل الدولية (١٩٥١) الخاصة بتساوي الأجور و (١٩٥٨) الخاصة بالتمييز في العمل وضمان تطبيق جميع قوانين العمل، فتجدر الإشارة بأن نسبة مشاركة المرأة خلال عام ٢٠١٤، في القطاع الحكومي (٤٠,٥ في المائة)، وفي القطاع الخاص (٢٣ في المائة)، وبالمقارنة مع العام ٢٠١٠، حيث كانت نسبة النساء في القطاع الحكومي (٣٧ في المائة) وفي القطاع الخاص (١٩,٢%). كما تجدر الإشارة إلى أن وزارةقوى العاملة تدرس بين وقت وآخر اتفاقيات منظمة العمل الدولية، وتستفيد منها في تعديل الأنظمة والقوانين بما يتماشى ومعايير العمل الدولي والاحتياج الوطني.

١٢٠ - تحرص وزارة القوى العاملة على القيام بدور أساسي لتنظيم سوق العمل من خلال التفتيش والمتابعة المستمرة لمنشآت القطاع الخاص للتأكد من التزامها وتطبيقها لأحكام قانون العمل حمايةً لحقوق العاملين، وتتابع الجهات المختصة الشكاوي والمسائل العمالية الفردية والجماعية وتقوم بتسوية نزاعات العمل واستقبال الشكاوي وحلها ودياً أو إحالتها إلى المحاكم في حال تعذر تسويتها، كما تقوم بتقديم خدمات التوعية للعمال ولأصحاب العمل، بالإضافة إلى ذلك تقوم بالتأكد من خلال نظام حماية الأجور من تسلُّم العمال لأجورهم، ويتم وفق هذا النظام تحويل أجور العاملين شهرياً إلى حساباتهم الشخصية في البنوك المحلية.

١٢١ - وبالإشارة إلى الملاحظة (٣٩) حول مجالات العمل التي تشغله المرأة (تبين هذا إحصائياً) في القطاعين الخاص والعام، فتجدر الإشارة إلى أن المرأة تشغل العديد من التخصصات وفي العديد من الحالات، فخلال السنوات الثلاث الأخيرة (٢٠١٥-٢٠١٣) حدث تطور نوعيٌّ في نسب مشاركة المرأة في العمل حيث بلغت النسبة الإجمالية للعمانيات العاملات في الخدمة المدنية (٤٧% في المائة) لعام ٢٠١٣، وهي نسبة تتساوى تقريباً مع نسبة الرجال، الأمر الذي يُظهر مدى مشاركة المرأة الفاعل في العمل وبناء المجتمع العماني. المرفق رقم (٢٣) يوضح العمانيين حسب النشاط الاقتصادي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥.

١٢٢ - وفي إطار الخدمات الاجتماعية العمالية يتم تقديم التوعية للعاملين من الجنسين ففي عام ٢٠١٣، تم تقديم (٣٢٩) برنامجاً توعوياً حفاظاً على حقوق العاملين، واستفاد من هذه البرامج (٦٦٨) عاماً وعاملة، كما تقوم الدائرة المختصة بالخدمات العمالية بإرسال رسائل نصية للتوعية للعملة الوطنية، وتوزيع النشرات التوعوية والتثقيفية باللغات غير العربية للقوى العاملة الوافدة.

١٢٣ - وتتمتع المرأة بنفس فرص التوظيف وإجراءات التعيين، حيث يتم الإعلان عن الوظائف الشاغرة من قبل الجهات المختصة سواء بالقطاع الحكومي أو القطاع الخاص، ويقدم لها المواطنين من الجنسين، كما تتمتع بحرية اختيارها للمهنة، والعمل الذي ترغب به، والحصول على الفرص نفسها في الترقى والأمن الوظيفي، وجميع مزايا الخدمة وشروطها، والحق في تلقي التدريب وإعادة التدريب المهني والتدريب المهني المتقدم والتدريب المتكرر، كما أن الأنظمة والقوانين لا تميّز في الأجر بين الرجل والمرأة، بما في ذلك الاستحقاقات، والمساواة في المعاملة.

١٢٤ - كما سبق الإشارة قانون العمل لا يميز بين الجنسين، بل أوجد باباً مختصاً لتشغيل الأحداث والنساء، وشمل الباب تحديد مواعيد العمل للنساء، وطبيعة العمل، والإجازات المستحقة لها في أثناء فترة ما قبل وما بعد الولادة وتم مؤخراً إصدار القرار الوزاري رقم

(٢٠١١/٦٥٦) بشأن الأحوال والأعمال والمناسبات التي يجوز تشغيل النساء فيها ليلاً، وشروط التشغيل. ملحق رقم (٤) القرار الوزاري.

١٢٥ - كما حظيت المرأة المعقة باهتمام وافر في فرص التوظيف، فقد تم اتخاذ تدابير خاصة لتشغيل المعاقين، ومن ضمنهم المرأة المعقة، حيث حددت وزارة القوى العاملة والوزارات المعنية بالعمل والتوظيف نسبة (٢ في المائة) لاستيعاب الأشخاص ذوي الإعاقة في المؤسسات والشركات الخاصة، كما تقوم الجهات المعنية بتحديد وتعيين نسبة أو عدد محدد من الوظائف بهدف استيعابهم في الوظائف التي تتوفّر في المؤسسات الحكومية. وبلغت نسبة النساء العاملات في القطاع الحكومي من ذوات الإعاقة خلال عام ٢٠١٣ (٨ في المائة) ثمانية في المائة من الموظفين العمانيين من ذوي الإعاقة، كما منح قانون الضمان الاجتماعي الحق - للأشخاص ذوي الإعاقة من الجنسين بدون تمييز - في الحصول على معاش الضمان الاجتماعي.

١٢٦ - ومن المهم الإشارة هنا إلى تمكين المرأة النقابية من أجل المطالبة بحقوقها، ويظهر ذلك جلياً في زيادة عضويتها في المجالس النقابية؛ إذ شاركت في عضوية اللجان العمالية التمثيلية، وعضوية النقابات العمالية، وعضوية مجلس إدارة الاتحاد العام لعمال السلطنة، وشاركت المرأة العاملة كذلك بعدد من البرامج التدريبية التي نفذها الاتحاد العام لعمال السلطنة، بالتعاون مع بعض الجهات الدولية. ومن هذه البرامج البرنامج التدريجي للنقابات العمالية بالتعاون مع منظمة العمل الدولية، الذي بدأ تنفيذه من (٢٠١٠) إلى منتصف (٢٠١٥). وركز هذا البرنامج على مفهوم الحركة النقابية، ومعايير العمل الدولية، والعمل اللائق، والحوار الاجتماعي، والمفاوضة الجماعية، والعولمة وانعكاساتها، ودور الحوار في مواجهة تأثيرها، والعمل اللائق والمساواة بين الجنسين في العمل النقابي، والإعلام وتقنيات الاتصال الفعال النقابي، وآفاق التعاون بين أطراف الإنتاج الثلاثة، والعولمة الاقتصادية، وتأثيرها على الأجور. وقد شارك فيها عدد (٣٣٨) ثلاثة وثمانية وثلاثين من النقابيين والنقابيات، والعاملين والعاملات، كما تم إيفاد عدد من النقابيات في برامج تدريب نقابي خارج السلطنة.

١٢٧ - أما في مجال التدريب، فلقد حظيت المرأة بفرص تدريبية عديدة سواء في الجانب التخصصي أو الإداري او في جانب تنمية الذات ، سواءً كان ذلك داخل أو خارج السلطنة بلغ إجماليها منذ عام ٢٠٠٠ (٣٨٢٨١) فرصة تدريبية. المرفق رقم (٢٤) يوضح الدورات التدريبية داخل السلطنة لموظفي الخدمة المدنية خلال الفترة من عام ٢٠٠٠ إلى عام ٢٠١٣ .

١٢٨ - وَنَصَّ قَانُونِ التَّأْمِينَاتِ الاجْتِمَاعِيَّةِ الصَّادِرَ بِالْمَرْسُومِ السُّلْطَانِيِّ رَقْمَ (٩١/٧٢) وَتَعْدِيلَاتِهِ عَلَى نُوعِينِ مِنْ مَعَاشَاتِ التَّقَاعِدِ، وَرَبِطَ شَرْطَ الْاسْتِحْقَاقِ بِشَرْطِ السِّنِّ لِكُلِّ مِنْهُمَا، فَبِالنِّسْبَةِ لِمَعَاشِ الشَّيْخُوخَةِ يُسْتَحْقُ بِبَلُوغِ السِّنِّ الْقَانُونِيَّةِ، وَمَدَةُ اشتِراكِهِ مُوجَبَهُ لِاِسْتِحْقَاقِ هَذَا النَّوْعِ مِنِ الْمَعَاشَاتِ، وَفِي هَذِهِ الْحَالَةِ تَقْلُ السِّنِّ الْقَانُونِيَّةِ لِلْمَرْأَةِ بِمَقْدَارِ خَمْسِ سَنَوَاتٍ عَنِ الرَّجُلِ، أَيْ بِبَلُوغِ سِنِّ (٥٥) سَنَةً، فَضْلًا عَنِ ذَلِكَ فَإِنْ مَدَةُ الاشتِراكِ لِلْمَرْأَةِ تَقْلُ كَذَلِكَ خَمْسَ سَنَوَاتٍ عَنِ الرَّجُلِ، أَيْ (٥٠) سَنَةً؛ حِيثُ إِنَّ الْمَرْأَةَ يَكْفِي أَنْ يَكُونَ لِدِيهَا مَدَةُ اشتِراكِ عَشَرَ سَنَوَاتٍ فَقَطَّ، بَيْنَمَا الرَّجُلُ لَا بَدَأَ أَنْ تَبْلُغَ مَدَةُ اشتِراكِهِ (١٥) خَمْسَ عَشَرَ سَنَةً، وَبِالنِّسْبَةِ لِمَعَاشِ الشَّيْخُوخَةِ (الْمُبَكِّرِ) يَصْرُفُ بِبَلُوغِ سِنِّ (٤٥) سَنَةً، وَمَدَةُ اشتِراكِهِ لَا تَقْلُ عَنِ عَشْرِينَ سَنَةً بِالنِّسْبَةِ لِلرَّجُلِ، وَخَمْسَ عَشَرَ سَنَةً بِالنِّسْبَةِ لِلْمَرْأَةِ.

١٢٩ - وَبِمَوجَبِ الْمَرْسُومِ السُّلْطَانِيِّ رَقْمَ (٤٤/٢٠١٣) تَمَ إِصْدَارُ نَظَامِ التَّأْمِينَاتِ الاجْتِمَاعِيَّةِ عَلَى الْعُمَانِيِّينِ الْعَاملِيِّينِ لِحُسَابِهِمِ الْخَاصِّ وَمَنْ فِي حُكْمِهِمْ بِحِيثُ يَصْدُرُ وَزَيْرُ الْقَوْيِ الْعَالَمِيُّ الْلَّوَاحِ وَالْقَرَارَاتِ الْلَّازِمَةِ وَيُشَمَّلُ الْعُمَانِيِّينِ لِحُسَابِهِمِ الْخَاصِّ وَمَنْ فِي حُكْمِهِمْ دَاخِلُ السُّلْطَانَةِ أَوْ خَارِجُهَا.

١٣٠ - وَأَمَّا بِالنِّسْبَةِ لِلْحَقِّ فِي الرَّاتِبِ التَّقَاعِدِيِّ بَيْنِ الرَّجُلِ وَالْمَرْأَةِ فَقَدْ تَمَ بِيَانِهِ سَلْفًا، وَمَعَاشُ الْوَفَاءِ الْمُسْتَحْقُقُ لِلْمُؤْمِنِ عَلَيْهِ (الْمُتَوَفِّيِّ) يَنْتَقِلُ بِكَامِلِهِ إِلَى الْوَرَثَةِ الْمُسْتَحْقِينَ، وَفَقَدِ الشُّروطُ وَالْأَنْصِبَةُ الْمُذَكُورَةُ لِلْفَئَاتِ الْآتِيَّةِ:

- الفَئَةُ الْأُولَى: الْأَبْنَاءُ وَالْبَنَاتُ يَكُونُ النَّصِيبُ نَصْفُ الْمَعَاشِ الْمُسْتَحْقُقِ، وَيُقْسَمُ بِالتساوِي إِذَا كَانُوا أَكْثَرُ مِنْ وَاحِدٍ، أَمَّا فِيمَا يَتَعَلَّقُ بِشُرُوطِ الْاسْتِحْقَاقِ فَالْأَبْنَاءُ يَسْتَحْقُ النَّصِيبُ بِشَرْطِ أَلَا يَكُونُ قَدْ تَجاَوَزَ سِنَّ الثَّانِيَةِ وَالْعَشْرِينَ، وَتُسْتَشَّنَ حَالَتَانِ؛ الْأُولَى: مَنْ ثَبَّتَ عَجَزُهُ عَنِ الْكَسْبِ، وَالثَّانِيَةُ: الْمَقِيدُ فِي إِحْدَى مَراحلِ التَّعْلِيمِ الَّتِي لَا تَتَجَاهَوْزُ مَرْحَلَةَ التَّعْلِيمِ الْجَامِعِيِّ، وَبِشَرْطِ أَلَا يَجاَوَزَ سِنَّ الْسَّادِسَةِ وَالْعَشْرِينَ. وَأَمَّا فِيمَا يَتَعَلَّقُ بِشُرُوطِ الْأَبْنَاءِ لِاِسْتِحْقَاقِ نَصِيبِهِ مِنِ الْمَعَاشِ فَأَنْ تَكُونُ غَيْرَ مَتَزَوْجَةَ، سَوَاءً كَانَتْ آنَسَةُ أَمْ مَطْلَقَةُ أَمْ مَتَرْمِلَةً.

- الفَئَةُ الثَّانِيَةُ: الْأَرْمَلَةُ أَوْ الْأَرْأَمَلُ، تَسْتَحْقُ رِبْعَ الْمَعَاشِ وَإِنْ تَعَدَّدُنَّ، وَيُوزَعُ بَيْنَهُنَّ بِالتساوِي.

- الفَئَةُ الثَّالِثَةُ: الْأَبُ وَالْأُمُّ وَالْإِخْوَةُ وَالْأَخْوَاتُ يَكُونُ نَصِيبَهُمْ رِبْعَ الْمَعَاشِ الْمُسْتَحْقُقِ، وَيُقْسَمُ بَيْنَهُمْ بِالتساوِي إِذَا كَانُوا أَكْثَرُ مِنْ وَاحِدٍ، فَالْأَخُ شُرُوطُ اسْتِحْقَاقِهِ لِلْمَعَاشِ هِي شُرُوطُ الْأَبْنَاءِ ذَاهِمًا، بِالإِضَافَةِ إِلَى شَهَادَةِ اعْتِمَادِهِ عَنْ أَخِيهِ الْمُتَوَفِّيِّ، كَذَلِكَ الْأَخْتَ.

تأخذ الحكم ذاته للابنة في شروط الاستحقاق، بالإضافة إلى شهادة اعتماد عن أخيها المتوفى.

## المادة ١٢ - الصحة

### خدمات الصحة الانجابية

١٣١ - لم يميّز النظام الأساسي في السلطنة بين النساء والرجال في الحقوق والواجبات العامة بما في ذلك حق الانتفاع بالخدمات الصحية، ويوضح ذلك ليس فقط فيما جاء في المادة (١٧) الخاصة بالمساواة بين الجنسين، وإنما أكدت المادة (١٢) الخاصة بالمبادئ الاجتماعية كذلك على أن: ”تعنى الدولة بالصحة العامة، وبوسائل الوقاية والعلاج من الأمراض والأوبئة، وتسعى لتوفير الرعاية الصحية لكل مواطن، وتشجع على إنشاء المستشفيات، والمستوصفات، ودور العلاج الخاصة بإشراف من الدولة، ووفقاً للقواعد التي يحددها القانون، كما تعمل على الحفاظة على البيئة وحمايتها ومنع التلوث عنها“، ويحق للمرأة الاستفادة من كافة الخدمات الصحية دون الحصول على موافقة وفي الأمر سواء كان أب أو زوج ولها الحق في التوقيع على إجراء أي من التدخلات الجراحية أو غيرها لنفسها، ويشرط فقط موافقة الزوج في حالة إجراء عملية ربط الأنابيب أو استئصال الرحم. مرفق رقم (٢٥) معدل المواليد الخام ومعدل الخصوبة الكلية في الفترة ٢٠١٤-٢٠١١.

١٣٢ - وكفل قانون الطفل في الفقرة (٥) من المادة (١٥) ضرورة أن تتخذ أجهزة الدولة كافة التدابير والإجراءات الوقائية والعلaghية الازمة لتقديم الرعاية الصحية المناسبة للأمهات قبل الولادة وبعدها.

١٣٣ - قامت وزارة الصحة بمشاركة عدد من الجهات ذات الصلة بوضع خطة طويلة المدى للنظام الصحي في السلطنة حتى عام ٢٠٥٠ ، وتم إعداد دراسة استراتيجية خاصة بصحة المرأة والطفل، تضمنت البرامج والمؤشرات والتحديات الحالية، وبناءً عليها تم إعداد استراتيجية خاصة بصحة المرأة على مدى دورة حياتها، تضمنت ثلاثة أهداف، وهي: القضاء على وفيات الأمهات وحديثي الولادة التي يمكن تفاديهما، وتحسين جودة الخدمات الصحية، وإيجاد بيئة معززة لصحة النساء والأطفال. كما قامت وزارة الصحة في عام ٢٠١٤ بإعداد دليل للدراسات والأبحاث ذات الأولوية، والذي تضمن فصلاً خاصاً بصحة المرأة والطفل، وتم إعداد مسودة لقانون الصحة العامة يوجد به فصل عن صحة الأم والطفل.

١٣٤ - بالإضافة إلى ملاحظة اللجنة (٤٠) بشأن أن أقل من نصف النساء المتزوجات (٤١٪ في المائة) في الفئة العمرية ما بين (٤٩ و ١٥) عاماً يستخدمن وسائل منع الحمل

العصيرية، وحالات الإجهاض السرية التي غالباً ما تؤدي إلى تعقيدات خطيرة على صحة المرأة، والتوصية العامة (٤١) لمواصلة الجهد لزيادة نسبة الحصول على خدمات منع الحمل والتنقيف والتوعية بأهمية استخدام موائع الحمل ومخاطر الإجهاض غير المأمون، فتجدر الإشارة إلى أنه فيما يتعلق بخدمات المباعدة بين الولادات فإن وزارة الصحة تقوم بتوفير خدمات المشورة الأولية والثانوية في مراكز الرعاية الصحية الأولية لجميع النساء الراغبات باستخدام وسائل المباعدة بين الولادات في عيادات متخصصة لهذا الغرض، وتتعدد هذه الوسائل التي توفرها وزارة الصحة، فهناك الحبوب أحادية وثنائية الهرمون، والإبر، واللولب، والواقي الذكري. وقد اعتمدت وزارة الصحة وسيلة الغرسنة كإحدى وسائل المباعدة بين الولادات طويلة الأمد والتي سيتم البدء بتقديمها في مؤسسات الرعاية الصحية الأولية في عام ٢٠١٦. ولهذا الغرض فقد تم تدريب مدربين وطنيين ومدربين أساسيين لتقديم الخدمة، كما تم إصدار دليل العمل والدليل التدريسي الخاص بهذه الخدمة. أما بالنسبة لموائع الحمل في الطوارئ فلقد تم إضافتها للنسخة المحدثة لدليل العمل لبرنامج المباعدة بين الولادات. مرفق رقم (٢٦) معدل الإجهاض خلال السنوات (٢٠١٤-٢٠١١) والمرفق رقم (٢٧) نسبة النساء المستخدمات لوسائل المباعدة.

١٣٥ - وبالنسبة لبرامج التوعية بشأن المباعدة ما بين الولادات، تنفذ سنويا حملات في جميع محافظات السلطنة للتوعية المجتمع بمفهوم المباعدة وفوائدها لصحة الطفل والأم والأسرة والمجتمع. ويتم تنفيذ العديد من هذه النشاطات من خلال المثقفات الصحيات وجماعات دعم صحة المجتمع. كما تم تضمين الصحة الانجابية في المناهج الدراسية "كتاب حقائق الحياة"، وتعظيم عقد الندوات وورش العمل التوعوية لها. وفي عام ٢٠١٤ ، تم تدشين مسابقة لتعزيز برنامج المباعدة بين الولادات ليتم تفعيلها سنويا.

١٣٦ - ولمعرفة العوامل التي تؤثر في استخدام خدمات المباعدة فقد تم تنفيذ دراسة نوعية لمعارف واتجاهات ومارسات المجتمع حول وسائل المباعدة بين الولادات بالتعاون مع منظمة الصحة العالمية وصندوق الأمم المتحدة للسكان. من ٢٣ آب/أغسطس إلى ١٩ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥ ، وستسهم نتائج الدراسة في تحسين جودة الخدمات المقدمة. وضمن الخطة المشتركة مع منظمة الصحة العالمية لعامي (٢٠١٦-٢٠١٧) فقد تم إدراج وضع خطة إعلامية متعددة القطاعات للمباعدة بين الولادات.

١٣٧ - أما فيما يتعلق بمسألة الإجهاض فتشير المادة (١١) من قانون مزاولة مهنة الطب البشري إلى أنه لا يجوز للطبيب اتخاذ أي إجراء يؤدي إلى إجهاض امرأة حامل، كما لا يجوز له إجراء الإجهاض إلا عندما تكون هناك أسباب طبية تستوجب ذلك، وتقرره لجنة طبية

متخصصة، وفي هذه الحالة يتعين أن يقوم بإجراء العملية أخصائي في أمراض النساء والولادة كلما كان ذلك ممكنا؛ لذا فإن الإجهاض مسموح به حالياً في حالة وجود خطر على حياة الأم، وجاري النقاش على جوازه في حالة وجود تشوهات خلقية في الجنين التي تجعل حياته صعبة.

١٣٨ - يتم تقديم الخدمات الصحية المتعلقة بالحمل والولادة والنفاس في مختلف أنحاء السلطنة من خلال مؤسسات الرعاية الصحية وبالمحاجن، للنساء العُمانيات الريفيات مثل النساء في المدن، وتحمّل الدولة نفقات النقل للمواطنين الذين يسكنون في المناطق البعيدة. وقد بلغ إجمالي عدد المراكز الصحية (١٨٠) مركزاً بـنهاية عام ٢٠١٤، بالإضافة إلى (٢٣) مجمعاً صحيّاً. كما تم تزويد عدد من المراكز الصحية في القرى البعيدة بأسرة للولادة بلغ عددها (٧٢) مركزاً بـنهاية عام ٢٠١٤. وتقدم خدمات التوليد في هذه المراكز من قبل قابلات. ويبيّن المرفق رقم (٢٨) عدد المتردّدات الجدد على عيادات المباعدة بين الولادات (٢٠١٤-٢٠١١).

١٣٩ - كما يتم تقديم الخدمات الصحية للنساء غير العُمانيات والمتزوجات بـعُمانيين بالمحاجن، وتحمّل الدولة بـعلاج غير العُمانيات العاملات في القطاع الحكومي، أما العاملات في القطاع الخاص فيتكفل صاحب العمل بـنفقات العلاج من خلال التأمين الصحي.

١٤٠ - وتشير الإحصاءات إلى التطور الملحوظ في المؤشرات الصحية للمرأة حيث ارتفع توقع الحياة للإناث إلى (٧٨,٥) عام ٢٠١٤، مقابل (٧٤,٨) للذكور، كما انخفض معدل وفيات الأمهات إلى (١٨,٣) لكل (١٠٠ ٠٠٠) مولود حي عام ٢٠١٤، وانخفضت نسبة فقر الدم لدى الحوامل المسجلات من (٢٧,٩ في المائة) عام ٢٠١٠ إلى (٢٤,٨ في المائة) عام ٢٠١٤ مقارنة (٢٦,٤) في عام ٢٠١٠، كما حافظت السلطنة على نسبة تغطية عالية بالرعاية الصحية للمرأة في فترة الحمل، والتي بلغت (٩٩ في المائة)، ونسبة الولادات تحت إشراف طبي (٩٩ في المائة). وبلغت نسبة تغطية فحص الإيدز/العوز المناعي المكتسب للنساء أثناء الحمل (٩٨ في المائة) في عام ٢٠١٤. مرفق رقم (٢٩) يوضح توقع الحياة عند الولادة حسب النوع من عام ٢٠١١-٢٠١٤.

#### الخدمات الصحية للنساء ذوات الاعاقة

١٤١ - إن قانون رعاية وتأهيل المعاقين الصادر بالمرسوم السلطاني رقم (٢٠٠٨/٦٣) قد كفل في المادة (٥) الحقوق الصحية للمعاقين، بحيث يتمتعون بالرعاية الصحية الوقائية والعلاجية التي تقدمها الدولة، بما فيها الأجهزة التأهيلية والتعويضية التي تساعدهم على

الحركة والتنقل والتعليم والتدريب وغيرها، وعلى ضوء ذلك تم تشكيل اللجنة الوطنية لرعاية المعاقين، والتي انشق منها تشكيل لجنة داخلية داخل وزارة الصحة. وتقوم وزارة الصحة بتقدیم خدمات وقائية من أجل القضاء على عدد من الأمراض التي تسبب الإعاقة كأمراض الجهاز العصبي، وقصور الغدة الدرقية بدعم المواد الغذائية بحمض الفوليك واليود، وتعتبر السلطة من الدول الرائدة في القضاء على مرض شلل الأطفال، حيث لم تسجل إصابات به منذ عام ١٩٩٤، لارتفاع نسبة التطعيم ضده لتبلغ (٩٩ في المائة) تسعة وتسعين بالمائة عام ٢٠١٠. وبهدف التقليل من تشوهات الجهاز العصبي للأجنحة يتم تقديم حمض الفوليك للحوامل، وعمل الأشعة فوق الصوتية للحوامل؛ للكشف المبكر عن التشوهات الخلقية، وفحص حديثي الولادة، ومن خلال برنامج الصحة المدرسية يتم إجراء فحص النظر والسمع والفحص الإكلينيكي لجميع أجهزة الجسم وتقدير النطق والحالة العقلية عامة لطلبة المدارس منذ الصف الأول. وبالإضافة للخدمات الصحية الخاصة بالأشخاص ذوي الإعاقة، يتم تقديم الخدمات الصحية الأخرى للمعاقين من ذكر أو أنثى على حد سواء مثل الأشخاص غير المعاقين. ومؤخرًا قامت وزارة الصحة بإعداد دراسة استراتيجية للخدمات الصحية للمعاقين، وبناء عليها تم إعداد خطة استراتيجية (٢٠١٥-٢٠٥٠)، كما قامت بإنشاء قسم خاص لرعاية المعاقين.

١٤٢ - وحديتا تم إنشاء وحدة الجلطات الدماغية بالمستشفي السلطاني في شباط/فبراير عام ٢٠١٣، بهدف إعادة تأهيل المصابين بالجلطات الدماغية. وتتوفر خدمات تقويم العظام وتركيب الأطراف الصناعية، كما تتوفر خدمات التأهيل كالعلاج الطبيعي وعلاج النطق واللغة في معظم المستشفيات المرجعية بالمحافظات.

١٤٣ - وتقوم وزارة التنمية الاجتماعية من خلال دار الأمان برعاية وتأهيل الأطفال شديدي الإعاقة من الجنسين وفق برنامج متخصص، وتقدم مراكز الوفاء لتأهيل الأطفال المعاقين والجمعيات الأهلية خدمات التأهيل في مجال النطق والعلاج الطبيعي والعلاج الوظيفي، وأصدرت الوزارة اللائحة التنظيمية لصرف الأجهزة التوعوية والوسائل المساعدة بالقرار الوزاري رقم (٢٣٥/٢٠١٤).

#### الحد من أضرار المخدرات والمؤثرات العقلية

١٤٤ - تم إنشاء اللجنة الوطنية لشؤون المخدرات والمؤثرات العقلية بالقرار الوزاري رقم (١٧/١٩٩٩) وتقوم هذه اللجنة بإعداد خطة سنوية يتم تنفيذها بمشاركة جميع الجهات المعنية، وتتضمن العديد من البرامج التوعوية. وقد بدأ العمل برصد حالات الإدمان بشكل منتظم منذ توزيعه في السجل الوطني للإدمان.

١٤٥ - وقد أشرفت جمعية الحياة الأهلية في عام ٢٠٠٩؛ بهدف إشراك المجتمع في وضع الخطط والبرامج للحد من مشكلة الإدمان، وكذلك توفير الرعاية النفسية والاجتماعية والصحية للمدمنين وأسرهم، ومساعدتهم ودمجهم في المجتمع بشكل إيجابي وفعال. كما دشنت وزارة التنمية الاجتماعية في نيسان/أبريل ٢٠١٤، برنامج تكيف لتقديم الرعاية اللاحقة للحالات المتعافية من الإدمان؛ بهدف إعادة تلك الحالات إلى وضعها الطبيعي، من خلال ما يقدم لها من برامج رعائية وتنموية وتأهيلية، وجعلها تتكيف في محيطها الاجتماعي والأسري، وقامت وزارة التنمية الاجتماعية بتدريب فريق متخصص للتعامل مع هذه الحالات.

١٤٦ - بلغت نسبة النساء المتعاطيات للمخدرات (١ في المائة) من الحالات المسجلة، ويتم تقديم العلاج للمتعاطين حالياً في مستشفى المسرة، كما تم افتتاح مركز لبيوت التعافي بسعة (٥٠) سريراً في بداية عام ٢٠١٥، لتقديم خدمات التأهيل وإعادة الدمج للمرضى المتعافين من الإدمان لمدة ستة أشهر. ويوجد حالياً في هذه البيوت (١٨) مريض.

#### المرأة المسنة

١٤٧ - يتم تقديم برنامج رعاية المسنين بالتعاون بين وزارتي الصحة، والتنمية الاجتماعية منذ عام ٢٠١١، يقدم هذا البرنامج حالياً في معظم مؤسسات الرعاية الصحية الأولية، وعلى مستوى جميع المحافظات من خلال توفير عيادة خاصة، وفريق طبي مدرب في كل مؤسسة صحية يعني بتقديم الخدمات الشاملة لفئة كبار السن (٦٠ سنة فأكثر)، ويتضمن توفير الأدلة اللازمة، وتقديم التقييم الشامل للمسنين من خلال الملف المعد مسبقاً (ملف التقييم الشامل للمسنين)؛ ومن ثم إعادة التقييم كل (٦) أشهر بالإضافة إلى تعبئة استماراة مقاييس تقييم الوضع الاجتماعي والاقتصادي والبيئي، حيث يقوم الفريق المشترك بين الوزارتين بالزيارة المتولدة الدورية لتقييم الوضع لكبار السن، وتوفير الخدمات الصحية والاجتماعية، والمتطلبات الأساسية من كراسٍ متحركة، وأسرّة طبية وغيرها.

١٤٨ - تقدم وزارة التنمية الاجتماعية خدمات لهذه الفئة بدار الرعاية الاجتماعية، وهي مخصصة للمسنين الذين ليس لديهم من يتولى رعايتهم، ويتم تقديم كافة الخدمات لهم، وتم بموجب القرار الوزاري (٢٠١٥/٥١) إنشاء دائرة شؤون المسنين التي تعنى بهم وتعزز دورهم ومكانتهم في المجتمع وتمكنهم من المشاركة في الحياة العامة اجتماعياً وسياسياً واقتصادياً، و تعمل على تعزيز الشراكة والتكامل بين كافة القطاعات الحكومية والأهلية وأسر المسنين.

### المادة ١٣ - المنافع الاقتصادية والاجتماعية

١٤٩ - بمحض النظام الأساسي للدولة تضمنت المادة (١٢) من المبادئ الاجتماعية أن: ”العدل والمساواة وتكافؤ الفرص بين العمانيين دعامات للمجتمع تكفلها الدولة، وتケفل الدولة للمواطن وأسرته المعونة في حالة الطوارئ والمرض والعجز والشيخوخة، وفقاً لنظام الضمان الاجتماعي، وتعمل على تضامن المجتمع في تحمل الأعباء الناجمة عن الكوارث والمحن العامة“، ومن هذا المنطلق تعمل حكومة السلطنة من خلال الوزارات والمؤسسات المعنية على توفير الرعاية الاجتماعية والاقتصادية لكافة شرائح المجتمع.

١٥٠ - تكفل الدولة للمواطن وأسرته المعونة في حالة الطوارئ والمرض والعجز والشيخوخة، وفقاً لنظام الضمان الاجتماعي، وتعمل على تضامن المجتمع في تحمل الأعباء الناجمة عن الكوارث والمحن العامة.

#### الحق في الاستحقاقات الأسرية

١٥١ - سبقت الإشارة في التقرير الأولي إلى أن الاستحقاقات الأسرية في السلطنة تقدم من خلال جهات متعددة، فهناك معاش الضمان الاجتماعي الذي تقدمه وزارة التنمية الاجتماعية لشرائح محددة من المجتمع، فمنذ عام ٢٠١١، قامت الوزارة باتخاذ إجراءات اللازمة لتنفيذ الأوامر السامية لسلطان البلاد الصادرة في ١٣ آذار/مارس ٢٠١١، بمضاعفة قيمة معاش الضمان الاجتماعي (١٠٠ في المائة) مائة في المائة، اعتباراً من ١ نيسان/أبريل ٢٠١١، حيث أصبح المعاش للحالة الفردية (٨٠) ثمانين ريالاً عمانيّاً، وأصبح الحد الأعلى للأسرة (٢٦٤) مائتين وأربعة وستين ريالاً عمانيّاً. ولاشك أن تعديل جدول معاشات الضمان الاجتماعي كان له الأثر الإيجابي على المستفيدين خاصة المرأة التي تدرج تحت هذه الفئة مثل المطلقة والأرملة، أو الأسرة المهجورة، أو أسرة السجين أو غيرها من الفئات الأخرى. كما أن للمرأة الحق في الحصول على المعاشات التقاعدية من صناديق الحكومة للموظفات في الخدمة المدنية، ومن التأمينات الاجتماعية للعاملات في القطاع الخاص.

#### الحق في الحصول على القروض المصرفية وغيرها

١٥٢ - لا تفرق الخدمات المصرفية بين الذكور والإإناث، ومنها الحصول على التسهيلات والقروض، سواءً كانت شخصية أو كانت للمشاريع، وهذا الأمر قد أكد عليه قانون المعاملات المدنية الصادر بالمرسوم السلطاني رقم (٢٠١٣/٢٩) والذي منح المرأة أهلية متساوية فيما يتصل بسائر التصرفات المدنية ومنها الحق في الحصول على القروض المصرفية

والرهون العقارية، إذ نظمت المادة (٤٩٦) الحق في الحصول على القروض بما يساوي في الأهلية لممارسة هذا الحق بين الرجل والمرأة، كما نظم قانون التجارة الصادر بالمرسوم السلطاني رقم (٥٥/٩٠) حق الأفراد في ممارسة العمل التجاري دون تمييز بين الذكر والأنثى كما بينت المادة (٧٩) وما يليها الأحكام المتصلة بالقروض التجارية دون تمييز بين الذكر والأنثى، علاوة على ذلك فقد بين القانون المصرف الصادر بالمرسوم السلطاني رقم (١١٤/٢٠٠٠) نشاط المصارف في ممارسة عملية الإقراض دون أن يتبع لها التمييز بين الرجل والمرأة.

#### الحق في المشاركة في الأنشطة الترويحية والألعاب الرياضية

١٥٣ - عملت السلطنة على توفير فرص المشاركة في الأنشطة الترويحية والألعاب الرياضية وجميع جوانب الحياة الثقافية لكافة السكان ومنهم النساء، فقد أنشئت دائرة الرياضة النسائية التابعة لوزارة الشؤون الرياضية، وفتحت بكلفة البرامج وأنشطة الرياضية الملائمة للفتيات، علاوة على ذلك فإن قانون الم هيئات الخاصة العاملة في المجال الرياضي الصادر بالمرسوم السلطاني رقم (٨١/٢٠٠٧) قد نص على أحقيّة المرأة في إنشاء الأندية الرياضية والاتحادات الرياضية علاوة على أحقيتها في المشاركة في إدارة الأندية والاتحادات الرياضية واللجنة الأولمبية العمانية من خلال عضويتها في مجلس إدارة هذه الم هيئات، الأمر الذي يتبع للمرأة تشكيل هذه الم هيئات الرياضية الخاصة والمشاركة في إدارتها وممارسة الأنشطة التي تنشأ هذه الم هيئات لممارستها، ولقد أثر هذا الحق في مشاركة المرأة في وفود السلطنة المشاركة في الألعاب الأولمبية علاوة على مشاركتها في الألعاب النسائية داخل السلطنة وخارجها، وذلك كله تنفيذاً لأحكام المادة (٥٣) من قانون الم هيئات الخاصة العاملة في المجال الرياضي والتي نصت على أن من اختصاصات اللجنة الأولمبية العمانية التشجيع الحاد وبالوسائل والسبل المناسبة لتطوير مشاركة المرأة في الأنشطة الرياضية على كافة المستويات محلياً ودولياً.

١٥٤ - كما أن للمرأة من ذوي الاعاقة برامج خاصة لها في المجال الرياضي والترويجي من خلال ما تقوم به من جهود لجنة البارالومبية ولجنة الأولمبياد الخاص (جمعية الأمل لذوي الإعاقة الذهنية) بالإضافة إلى الأنشطة الرياضية في مدارس التربية الخاصة وفصول الدمج التربوي.

١٥٥ - كما توجد مساواة بين الرجل والمرأة في الحصول على الخصوص الرياضية في التعليم العام بجميع المدارس الحكومية والخاصة، وللمرأة حقوق متساوية للرجل في الاشتراك في الأنشطة الثقافية والترويحية والرياضية كما هو موضح في المرفق رقم (٣٠).

١٥٦ - وقامت الجهات الحكومية بتوفير أماكن تدريب الفتيات وبتوفير صالات رياضية بالجمعيات الرياضية، وبالمدارس، كذلك يوجد منتسبات لدى الأندية الرياضية. ووفقًا لاستطلاع الرأي الذي قام به المركز الوطني للإحصاء حول ممارسة المواطن العماني للرياضة الذي تم في آذار/مارس ٢٠١٥، أشارت نتائجه إلى أن نسبة (٩ في المائة) من النساء في العينة يمارسن الأنشطة الرياضية من خلال المؤسسات الرياضية. ولتطوير الرياضة النسائية تم عمل استراتيجية للرياضة تشتمل على الرياضة النسائية، وتم تقديم محاضرات تثقيفية للحث على المشاركة بالمسابقات، وعمل ورش عمل للتحكيم في الألعاب الرياضية، وتنفيذ أيام ترفيهية ورياضية، وإقامة دوري رياضي بين الفتيات في الحافظات.

١٥٧ - وتقوم جمعيات المرأة العمانية المنتشرة في جميع أنحاء السلطنة بتقديم أنشطة تثقيفية وترويجية للمرأة. وتدرس وزارة التنمية الاجتماعية، بالتعاون مع جمعيات المرأة العمانية المنتشرة في كل الحافظات في السلطنة إنشاء مراكز لأنشطة (النسائية) حيث تتيحها جمعيات المرأة، وتكون مساهمة النساء فيها رمزية.

#### المادة ١٤ - المرأة الريفية

١٥٨ - تستفيد النساء الريفيات بشكل متساوٍ مع الرجل ومع النساء في الحضر من برامج الضمان الاجتماعي بكل مواطن، ذكرًا كان أو أنثى، مقيمًا كان بالمدينة أو بالريف، من حقه الاستفادة من جميع الخدمات المقدمة من وزارة التنمية الاجتماعية، أو من الجهات الحكومية الأخرى، أو من القطاع الخاص بدون أي تمييز بين الذكر والأنثى، أو مكان الإقامة، وذلك إذا اطبقت عليه شروط المساعدة بموجب القانون.

١٥٩ - حرصت السلطنة على الاهتمام بأوضاع المرأة الريفية، وعملت على دعم أدوارها المختلفة بما في ذلك عملها في قطاعات الاقتصاد غير التقديرة، حيث يكتسب عمل المرأة الريفية في الناتج القومي في حالة وجود أو استخراج السجلات التجارية وترخيص البلدية وبطاقات الحياة الزراعية الخاصة بمشاريع المرأة الريفية. وفي حالة استغامهن في مشاريع خطوط الإنتاج (كمصانع التمور وغيرها)، يقوم صندوق الرفد بتمويل وتطوير مشاريع المرأة الريفية اقتصاديًّا، كما يوجد برنامج تمويلي خاص بالمرأة الريفية يراعي ظروفها، ومحدودية إمكانياتها الاقتصادية والثقافية يقوم بتمويلها بنسبة فائدة لا تتجاوز (٥٠٠٥ في المائة)، ولا يتجاوز مبلغ القرض (٢٠٠٠٠ ألف ريال عماني، أي ما يقارب (٥١٠٠٠) واحدا وخمسين ألف دولار، كما أن وزارة الزراعة والثروة السمكية لديها أقسام مختصة بالمرأة تُعنى بتمكين المرأة الريفية فنيًّا واقتصاديًّا، حيث تقوم وزارة الزراعة والثروة السمكية بتوزيع بعض البرامج والخدمات الزراعية لصالح المرأة الريفية، ويقوم صندوق التنمية الزراعية

والسمكية بتمويل مشاريع المرأة الريفية على هيئة منحة مالية تقدم بنسبة (١٠٠ في المائة) ويقوم بنك التنمية بتمويل مشاريع المرأة الريفية بنسبة فائدة (صفر في المائة) على ألا يتجاوز المبلغ المطلوب (٥٠٠) ريال عماني.

١٦٠ - تم تحصيص محور متكامل عن المرأة الريفية في الاستراتيجية الوطنية للتنمية الزراعية (٢٠١٥-٢٠٤٠)، حيث تعامل مكونات هذه الاستراتيجية على إحداث التوازن بين متطلبات العنصر البشري العامل في الأنشطة الزراعية والحيوانية وصيد الأسماك، ومنها المرأة الريفية، والمحافظة على الموارد الطبيعية كعنصر أساسي من عناصر التوازن الطبيعي والبيئي، وسيأخذ في هذا المحور تشجيع إنشاء الجمعيات الزراعية غير الحكومية لصالح المرأة الريفية الأولوية في التنفيذ من خلال خطة العمل الاستراتيجية الخمسية القادمة؛ لتمكين المرأة الريفية اقتصادياً (٢٠١٩-٢٠١٥).

١٦١ - وتتمتع المرأة الريفية بكافة الخدمات التي تقدمها السلطنة سواء في المجال الاجتماعي أو الصحي أو الثقافي، فمن خلال الجهات المعنية بهذا الجانب تقدم لها هذه الخدمات على شكل برامج وتدريب وتمكين، ولا تقتصر الخدمات الصحية والتنموية على المدن، بل تخطى كذلك القاطنين في كافة المحافظات، ومنها المرأة الريفية.

١٦٢ - وتشترك المرأة الريفية في التخطيط لتنمية المجتمعات المحلية، من خلال جمعيات المرأة العمانية، والمالس البلدية، ودوائر التنمية الزراعية والحيوانية، وأقسام المرأة الريفية في المحافظات، كما ارتفعت نسبة مشاركتها في التنمية الزراعية الاقتصادية، وفي تحقيق الأمن الغذائي على المستوى المحلي، حيث سجلت زيادة ونمواً في أعداد ونسبة المشتغلات في المشاريع الزراعية والسمكية والحرفية منذ عام ٢٠٠٠، وحتى عام ٢٠١٢ من نسبة (٢٤,٥ في المائة) في عام ٢٠٠٠ إلى (٦٥,٣ في المائة) في عام ٢٠١٢.

١٦٣ - كذلك سجلت زيادة ونمواً كبيراً في العائد المالي المقدر من المشاريع الزراعية الإنتاجية متناهية الصغر التي تم دعمها من قبل وزارة الزراعة والثروة السمكية وتنفيذها لدى المرأة الريفية (كمشاريع إنتاج نخل العسل وإنتاج الألبان ومشتقاتها وإنتاج الدواجن والبيض وغيرها) وعلى سبيل المثال، مما دخل المرأة الريفية من إدارة مشروع "تربيه وإنتاج العسل العماني" في موسم إنتاجي واحد من متوسط الدخل المقدر بـ (٣٠٠) ثلاثة ريال عماني في عام ٢٠٠٣ إلى متوسط الدخل المقدر بـ (٩٠٠٠) تسعة آلاف ريال عماني في عام ٢٠١٢، كما مما دخل المرأة الريفية من إدارتها لمشروع "تربيه وإنتاج الدواجن المحلية" من متوسط الدخل المقدر بـ (٤٠٠) أربعين ريال عماني عام ٢٠٠٣ إلى متوسط المبلغ المقدر بـ (٧١٤٠) سبعة آلاف ومائة وأربعون ريالاً عمانياً في عام ٢٠١١.

١٦٤ - أولت الحكومة اهتماماً كبيراً بالمرأة العُمانية في جميع المجالات، منها دعم المشاريع التي تُعنى بالمرأة الساحلية في محافظات السلطنة، منها محافظة الوسطى كونها تمتلك ساحلاً غنياً بالثروات البحرية، تُفَدَّ فيها عدد من المشاريع الحيوية، إذ تم تمويل مشروع تطوير وتنمية المرأة الساحلية بمحافظة الوسطى من صندوق التنمية الزراعية والسمكية بمبلغ، قدره (٥٠ ٠٠٠) خمسون ألف ريال عماني، وقد هدف المشروع إلى زيادة الإنتاج السمكي ذي القيمة المضافة، وأسهم في طرح ثقافة وتشجيع المرأة الساحلية على الاستثمار من خلال توفير منتجات سُمكية متنوعة. وعمل المشروع على نشر ثقافة استخدام التقنيات والمعدات الحديثة في تصنيع المنتجات السمكية، وشارك في المشروع (٢٢٠) امرأة، وكانت مدة المشروع من أيار/مايو ٢٠١٢ - أيار/مايو ٢٠١٥.

١٦٥ - منذ التقرير الأولي للسلطنة لم يتم تعديل أو إضافة قوانين أو أنظمة تتعلق بتشكيل الجمعيات المرتبطة بالمرأة، فتشارك المرأة في عضوية هذه الجمعيات سواء كانت في الريف أو الحضر، فنسبة مشاركة المرأة في الجمعيات تبلغ (١٠٠ في المائة) في مختلف المجالات، كما تتيح الفرصة للمرأة غير العُمانية المشاركة في عضوية مختلف الجمعيات الأهلية. كما أنه لا توجد أي معيقات تحول دون مشاركة المرأة الريفية في خدمة المجتمع على مختلف الأصعدة، وذلك نظراً للتوزيع الجغرافي لجمعيات المرأة بشكل خاص، والجمعيات الأهلية الأخرى بشكل عام، على مختلف محافظات وولايات السلطنة.

١٦٦ - وتعمل دائرة الجمعيات وأندية المجالس بوزارة التنمية الاجتماعية على تقييم أنشطة وبرامج جمعيات المرأة العُمانية من خلال برنامجي (ال التواصل وهو للتوعية والتنمية)، وبرامج (التماسك لتحقيق الاستقرار الاجتماعي للأسر التي تعاني من مشكلات اجتماعية)، ومن ثم تمكين المرأة من المشاركة في الجوانب التنموية، والاجتماعية، والاقتصادية.

#### **خامساً - متابعة تنفيذ مواد الاتفاقية الجزء الرابع المواد (١٥-١٦)**

##### **المادة ١٥ - المساواة أمام القانون وفي الشؤون المدنية**

١٦٧ - نصت المادة (١٧) من النظام الأساسي للدولة على مبدأ المساواة بين المواطنين، فالمواطنون جميعهم سواسية أمام القانون، وهم متساوون في الحقوق والواجبات العامة، ولا تمييز بينهم في ذلك بسبب الجنس أو الأصل أو اللون أو اللغة أو الدين أو المذهب أو الموطن أو المركز الاجتماعي، وفي ضوء ذلك فقد ورد قانون المعاملات المدنية الصادر بالمرسوم السلطاني رقم (٢٠١٣/٢٩) مؤكداً على هذا المبدأ وهو المساواة بين الرجل والمرأة في القانون في سائر الشؤون المدنية، فالأهلية القانونية يتساوى فيها الرجل والمرأة من حيث

سن الأهلية والأحكام المتصلة بها والتصيرات القانونية التي يجوز لكامل الأهلية ذكرها كان أو أنثى ممارستها، فقد حددت المادة (٤١) من قانون المعاملات المدنية سن الأهلية إذ نصت على أنه:

- كل شخص يبلغ سن الرشد متعمقاً بقوه العقلية ولم يجر عليه يكون كامل الأهلية لمباشرة حقوقه المدنية.

- سن الرشد إتمام الثامنة عشرة من العمر.

- ولذلك فلم يميز القانون بين الرجل والمرأة في الأهلية المدنية وإبرام التصيرات القانونية المنصوص عليها في قانون المعاملات المدنية، كما أن مواعظ الأهلية لا تتصل بالجنس وإنما هي عوارض تطرأ على الذكر والأثني على حد سواء كالجذون والسفه والعفلة.

١٦٨ - لا توجد أيُّ تشريعات أو قوانين تحدُّ من أهلية المرأة القانونية المقررة. موجب أحكام قانون المعاملات المدنية وقانون التجارة، إذ لم يفرق أيُّ من القانونيين سالفـي الذكر بين أهلية المرأة المدنية لإبرام التصيرات المدنية، وأهليتها لمزاولة الأنشطة التجارية على النحو المقرر في قانون التجارة؛ ومن ثم فإن أي تعليمات أو أنظمة داخلية تتطلب حضوره ولـي أمر المرأة لإكماء المعاملات التجارية تُعدُّ بلا ريب مخالفة لأحكام القوانين السارية.

١٦٩ - ووفقاً للنظام الأساسي للدولة الذي قرر حق المواطن في اختيار العمل الذي يناسبه، فإن حق العمل وإبرام عقود العمل مقرر، إذ نصت المادة (١٢) من النظام الأساسي للدولة على أنه ”تسن الدولة القوانين التي تحمي العامل وصاحب العمل وتنظم العلاقة بينهما. ولكل مواطن الحق في ممارسة العمل الذي يختاره لنفسه في حدود القانون. ولا يجوز فرض أي عمل إجباري على أحد إلا بمقتضى قانون ولأداء خدمة عامة ومقابل أجر عادل“، وعلى هذا الأساس ورد قانون العمل بما يكفل المساواة بين الرجل والمرأة في تولي الأعمال وإبرام عقود العمل دون أن يكون ثمة تفرقةٌ بين الرجل والمرأة.

١٧٠ - لا يوجد أيُّ تعديلات أو إضافات تم إدخالها على القوانين ذات الصلة بالعمل وممارسة الأنشطة التجارية، التي قد تؤدي إلى التأثير على قدرة المرأة على إدارة الأعمال الخاصة بها، وتم إدراج مهني جليس الأطفال، والمسنين ضمن تلك المهن، والذي تتولى حالياً وزارة التنمية الاجتماعية دعم هذا البرنامج بتدريب للمتقدمات لهذه المهن بالتنسيق مع جامعة نزوى.

١٧١ - ليس ثمة أثر للزواج على أهلية المرأة في إبرام التصرفات القانونية، فقد نظم قانون المعاملات المدنية الأهلية القانونية لإبرام التصرفات بمختلف أنواعها دون أي تمييز بين الرجل والمرأة، علمًا بأن المرأة وفقاً لقانون الأحوال الشخصية لا تفقد أهليتها القانونية في حالة الزواج، ولا يوجد هناك قيود على الأهلية القانونية للمرأة، مع الأخذ في الاعتبار أنه لم يحدث أي تعديل في القوانين الخاصة بالأحوال الشخصية منذ تقديم التقرير السابق.

١٧٢ - حرية الإقامة والتنقل مكفولة وفقاً لأحكام النظام الأساسي للدولة (الدستور)، ولا توجد أي قيود تحد من قدرة المرأة على التنقل، للمرأة حق الإقامة والتنقل في حدود القانون وفقاً لأحكام النظام الأساسي للدولة مع الأخذ في الاعتبار قيام السلطة بتعديل أحكام قانون جواز السفر العماني بالمرسوم السلطاني رقم (٢٠١٠/١١) بما يتيح للمرأة حق الحصول على جواز سفر، دون أن يتطلب الأمر موافقة الزوج، أو ولد الأمر، كما أنه لا يوجد ثمة إجراءات مختلفة للمرأة في حالة رغبتها في السفر والتنقل تختلف عن تلك المقررة للرجل.

١٧٣ - حق الإقامة والتنقل مكفول وفقاً لأحكام النظام الأساسي للدولة، ولا يوجد أي قيود أو عراقيل تحد من قدرة المرأة على اختيار مقر إقامتها وسكنها، مع مراعاة أن قانون الأحوال الشخصية قد قرر التزام المرأة بالسكن مع زوجها في مقر الإقامة الذي خصص لها، مع مراعاة أن لها أن تشرط عليه في عقد الزواج الأمور ذات الصلة باختيار مقر الإقامة، كما أنه إذا ترتب على إقامتها في مسكن مما الإضرار بها فلها أن ترفع الأمر إلى السلطات القضائية المختصة.

#### المادة ١٦ - المساواة في الأمور المتعلقة بالزواج والعلاقات الأسرية

١٧٤ - عملت السلطنة على القضاء على التمييز ضد المرأة في جميع الأمور المتعلقة بالزواج والعلاقات الأسرية، وضمنت ذلك في الآتي:

- كفل قانون الأحوال الشخصية الصادر بالمرسوم السلطاني رقم (٩٧/٣٢)، عدم التمييز في عقد الزواج، فللمرأة الأهلية ذاتها المقررة للرجل في إبرام عقد الزواج، على أن المشرع قد اشترط وجود ولد للمرأة لصحة إبرام عقد الزواج، علمًا بأن هذا الشرط متrocك لتقديرات المرأة، ففي حالة إصرارها على الزواج من نفس الشخص، فإنه يجوز لها رفع الأمر إلى جهات القضاء المختصة للفصل في المسألة.

- كما صدر المرسوم السلطاني رقم (٢٠١٠/٥٥) بتقرير حق المرأة في اللجوء للقضاء في حالة إصرار ولِيُّ الأمر في عدم الموافقة على من يتقدّم لخطبتها، كما قرر القانون أن موافقة المرأة بالزواج بمثابة ركِنٍ لا ينعقد الزواج إلا به.

- وعملت الدولة على توفير الحماية للمرأة حيث إنه من حق المرأة اللجوء إلى المحكمة العليا، ورفع دعوى ضد ولِيُّ أمرها، بالإضافة إلى توفير مكان ملائم يحمي المرأة من التعرض للإساءة حتى موعد الجلسة، وهو دار الوفاق التي تسعى أيضاً بجهودها للتوفيق والمصالحة بين المدعي والمدعي عليه، ويجوز للمرأة التظلم من الحكم الصادر برفض دعواها المشار إليها إلى جاللة السلطان بطلب يقدم إلى ديوان البلاتط السلطاني، خلال (٣٠) ثلاثة يوماً من اليوم التالي لتاريخ صدور الحكم. وفق المرسوم السلطاني رقم (٢٠١٠/٥٥) المشار إليه.

١٧٥ - تكفل القوانين التي سبقت الإشارة إليها حق المرأة في اختيار الزوج، وفي رضاها بعقد الزواج، فالزواج ينعقد بإيجاب من أحد المتعاقدين، وقبول من الآخر، صادرين عن رضاً تامًّا، وفقاً للمادة (١٧) من قانون الأحوال الشخصية.

١٧٦ - نظم قانون الأحوال الشخصية الشروط والأوضاع المنظمة لزواج الرجل بأكثر من امرأة، وقد اشترط القانون العدل بين الزوجات في حالة التعدد، ولا توجد أي شروط تؤدي إلى فقدان الزوجة حقوقها المالية في حال زواج الرجل بامرأة أخرى.

١٧٧ - كفل قانون الأحوال الشخصية من المادة (١٢٥)، وحتى المادة (١٣٧) منه حق حضانة الأطفال، فالتشریع ينصب كُلُّهُ في مصلحة المضون، بغض النظر عن رغبة أحد الوالدين في أن تكون الحضانة له أو لغيره، وعلى الرغم من ذلك فإن أولوية الحضانة للأم ما لم يثبت العكس.

١٧٨ - تأتي أهمية الإرشاد الزوجي في تمكين وإعداد المقبلين على الزواج لبناء أسرة على أسس سليمة وصحيحة من خلال تعريف المرأة والرجل بالزواج وأهميته وأبعاده الاجتماعية والنفسية والشرعية والقانونية، كما يتم تزويدهم بالمهارات والمعارف الالازمة لمواجهة تحديات ومتطلبات العلاقة الزوجية بنجاح، والتي تُعِينُهما على بدء حياة أُسرِيَّة مستقرة، ومستمرة، بالإضافة إلى توعيتهم بأهمية مراعاة الأسس السليمة والضوابط الشرعية في اختيار الشريك، كما يتم زيادة وعيهم بأهمية الكشف الطبي وإجراء الفحوصات الالازمة قبل الزواج، وتوعيتهم بحقوقهم وواجباتهم الزوجية، ويتم كذلك توعيتهم بأهم القوانين المتعلقة بالأسرة، وتقوم دائرة الإرشاد والاستشارات الأسرية في الفترة الحالية بتنفيذ محاضرات من خلال برنامج الإرشاد الزوجي في مؤسسات التعليم العالي والمؤسسات العسكرية والجهات

الحكومية والأهلية لفئة المقبولين على الزواج وحديثي الزواج، وتستهدف الشباب من الجنسين (الذكور/ الإناث) وخصوصاً الملتحقين بالجامعات والكلليات ومعاهد وجهات العمل.

١٧٩ - تقدم جمعيات المرأة العمانية وعدّ من الجمعيات المختصة بالمرأة والأسرة برامج ومحاضراتٍ وندواتٍ تعنى بالفحص قبل الزواج، والإرشاد الزواجي للمقبولين على الزواج، وأهمية التماسك الأسري وتعزيز الحوار والتواصل بين أفراد الأسرة.

١٨٠ - أكد قانون الأحوال الشخصية في المادة (٣٧) على حقوق الزوجة على زوجها، منها وجوب النفقة، وعدم التعرض لأموالها الخاصة، وحرية تصرفها فيها، والتمنع بها، وللزوجة الاحتفاظ باسمها العائلي، وعدم الإضرار بها مادياً ومعنوياً، وتشير المادة (٥٩) على أنه لا يحق للزوج أن يسكن مع زوجته ضرورة لها في مسكن واحد، إلا إذا رضيت بذلك، ويحق لها العدولٌ ممن لحقها ضررٌ من ذلك.

١٨١ - حدد قانون الأحوال الشخصية في المادة (٧) سن الزواج إقامة سن الثامنة عشرة للذكر والأنثى، وجعل تسجيل الزواج في سجل رسمي أمراً إلزامياً على النحو الذي قررته المادة (٦) من قانون الأحوال الشخصية، وفي هذا الخصوص نصت المادة (١٤) من قانون الكاتب بالعدل على أن: يحرر الكاتبُ بالعدل بناءً على طلب ذوي الشأن وثائق الزواج وشهادات الطلاق وفق الإجراءات التي يصدر بها قراراً من الوزير، وقد أصدر وزير العدل القرار رقم (١٧١/٢٠٠٣) بتنظيم إجراءات توثيق عقود الزواج وشهادات الطلاق، والمرأة لها الحق شأنها في ذلك شأن الرجل بالنسبة لعقد الزواج. بتنظيم إجراءات توثيق عقود الزواج، وشهادات الطلاق.

١٨٢ - كما أشارت المادة (٩٤) من قانون الأحوال الشخصية على أن للزوجين أن يتراضياً لإنهاء الزواج بالخلع، وإذا كان عرض الخلع لأجل التخلص عن حضانة الأولاد أو عن أي حق من الحقوق بطل الشرط وصار الخلع طلاقاً، وذلك وفق ما أشارت إليه المادة (٩٦).

١٨٣ - وتتيح المادة (١٦) الفقرة (أ) من اللائحة التنظيمية للرعاية والحضانة الأسرية الصادرة بالقرار الوزاري رقم (٤٩/٢٠٠٧) للمرأة أن تقوم باحتضان طفل لرعايته.

١٨٤ - الأصل لنظر الدعوى هي المحكمة التي يقع في اختصاصها محل إقامة المدعى عليه، إلا أن القانون استثنى بعض الدعاوى التي الأصل فيها أن ترفع من قبل المرأة، فجعل الاختصاص ينعقد للمحكمة التي يقع فيها محل الزوج والزوجة، وبذلك خفف القانون عن المرأة عبء الانتقال إلى محل إقامة الزوج لرفع الدعوى.

## سادساً - الخاتمة

١٨٥ - تؤكد السلطنة على بذل أقصى الجهد من أجل تمكين المرأة ومناهضة أشكال التمييز ضدها، منطلقة في ذلك من النظام الأساسي للدولة، ومن الرؤية الحكيمية لقائد البلاد المفدى، الذي يؤكد دائمًا على أن المرأة شريكٌ أساسيٌّ في التنمية، وأن التنمية لا تقوم إلا باكمال ركنيها، وهما (الرجل والمرأة).

كما أن النهج الذي تتبعه السلطنة في مسيرة التنمية المستدامة تستهدف كافة شرائح المجتمع - ومنها المرأة - هذا النهج يسهم في تعزيز قدرات المرأة، وتمكينها من المشاركة الفعالة في الحياة الاقتصادية والسياسية وال العامة، وتأكيد حضورها في موقع صنع القرار، مستندة في ذلك أيضا إلى المواثيق والاتفاقيات الدولية ذات الصلة.

---